وزارة التعليـــــــــم العالـــــــي و البحـــث العلمـــــي
جـــامعـــــة عبـــــاس لغـــــرور – خنشـــــلة
كليـــــة الحقـــــوق و العلـــــوم السيـــاسيـــــة

قســـــــم: العلـــــوم السيـــاسيـــة

# المشاركة السياسية للمرأة بين القوانين الانتخابيـــة والمرجعيـــات الدينيـــة: الجزائـــــر أنمـــوذجـــا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ( ل م د) في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص:دراســـات أمنيـــة واستراتيجيـــــة

إعـــداد الطالبـــة:
سنـــاء بـــن العربـــي

إشـــراف الأستـــاذة:
د/ هاجـــر خـــلالفة

لجنـــة المنـــاقشـــة:

| الإسـم و اللقـب | الرتبـة العلميـة | الجامعة الأصلية | الصفـــــــة |
|---|---|---|---|
| د/السعيد حفظـاوي | أستاذ محاضر " أ " | جـامعـة خنشـلة | رئيســـــــا |
| د/هاجـر خـلالفـة | أستاذ محاضر" أ " | جـامعـة خنشـلة | مشرفـــا و مقـررا |
| د/عـواطـف مومـن | أستاذ محاضر " أ " | جـامعـة خنشـلة | عضـوا ممتحنـا |

السنـــة الجامعيـــة 2021- 2022

# شكر وعرفان

الحمـــد لله رب العـالميـــن، والصّـلاة والسّـلام علـــى سيـّـد الخلـــق والمـرسليـــن محمّـد الرّســـول الأميـــن.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة الدكتورة خلالفة هاجر لإشرافها على هذا العمل، وعلى كل توجيهاتها وارشادتها لي وسعة صدرها، وأشكر كل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل ، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي وكانوا سببا في ذلك التحصيل العلمي.

للجميـــــــع لكـــــم منـــــي كـــل التقديـــر والاحتـــرام

# إهداء

أهـــــدي هـــذا العمـــــل إلـــــــى :

-روح أمّي الطاهــرة وأدعــو لــها بالرحمــة والمغفــرة وبــأن يسكنها الله فسيح جنانه.

-أمّـــي الثانيــة التــي لولاهــا لمــا كنــت الآن هنــا عمتــي خديجـــة.

-مفخرتــي وبــه أرفــع رأسي دائــما، إلى من جعلني أكافح لأصل، ودائــما مساند لي

إلى الذي درست هذا التخصص من أجله، هو ليس بـ "أبـــي" فقط بــل رفيقــي

وصديقـــي وأخـــي وكـــل شـــيء حفظـــه الله وشفــاه ورعــاه وأطـــال عمـــره.

-زوجـــي، رفيـــق دربـــي ومســانـــدي .

-أختـــي سميـــة، التـــي هـــي مصـــدر سعادتـــي وفخـــري واعتـــزازي.

-ابـــــــــن اختـــــي عـــــادل.

-صديقاتــي كــل باسمــها، وكــل مــن ساندنــي.

# جـــــــدول المختصـــــــرات

| التسميـــــــــة | المختصـــــــر |
| --- | --- |
| العـــــدد | **عد** |
| المجـــــلد | **مج** |
| الطبـــــعة | **ط** |
| بدون سنة نشر | **بد س ن** |

## الخطـــــــــــة

**مقـــدمـــــة**

**الفصـــــــل الأول: مدخـــــل مفاهيمـــي نظـــري**

**المبحـــث الأول: ماهيـــة المشاركـــة السيـــاسية والتمكيـــن**

المطلـــب الأول: مفهـــوم المشـــاركـــة السيـــاسيـــة

المطلـب الثانـي:صور ومستويات المشاركة السياسية

المطلـب الثالـث: مفهـــــــــــوم التمكيـــــــــن

**المبحـــث الثانـي: ماهيـــــة المشاركـــة السياسيـــة للمـــــرأة**

المطلـــب الأول: مفهـــوم المشـــاركـــة السياسيـــة للمـــرأة

المطلـــب الثاني: تطـور تدخـل المـرأة فـــي الحياة السياسية

المطلـب الثالث: موقف الإسلام من المشاركة السياسيـة للمـرأة

**المبحـــث الثالـــث: الأطـــر التشريعيـــة والقـــانـونيـــة المنظمـــة لمشـــاركـــة المـــرأة**

المطلـــب الأول: الأطـــر التشريعيـــة والقـــانـونيـــة الدوليـــة

المطلـب الثانـي: الأطـر التشريعيـة والقـانـونيـة المحليـة

**المبحـــث الرابـــع: المقـــاربـــات النظريـــة المفسـرة للمشـــاركـــة السيـــاسيـــة للمـــرأة**

المطلـــب الأول: النظرية النسوية الماركسية

المطلـب الثاني: النظرية النسوية الحضارية

المطلـب الثالث: نظـــريـــــة الجنـــــدر

**الفصـــــــل الثانـــــي: المشـــاركـــة السيـــاسيـــة للمـــرأة الجـزائـريـــة**

**المبحـث الأول: واقــع المشـاركـــة السيـــاسيـــة للمـــرأة**

المطلـب الأول: التطـور التاريخـي لانخـراط المـرأة فـي العمـل السيـاسـي

المطلـب الثانـي: الإطـــار القـانـونـــي المحـــدد لمشـاركـة المـــرأة

المطلـب الثالـث: توسيـــع المشـاركـة السيـاسيـــة للمـرأة الجـزائـريـة

**المبحـــث الثانـــي: مظـــاهـــر المشـــاركـــة السيـــاسيـــة للمـــــرأة**

المطلـب الأول: مشـاركـة المـرأة فـي المجـالـس المنتخبـة

المطلـب الثانـي: مشاركـة المـرأة فـي مـواقـع صنـع القـرار

المطلـب الثالـث: مشاركـة المـرأة فـي المـؤسسـات السيـاسيـة غيـر الرسميـة

**المبحـــث الثالـــث: تحديـــات مشاركـــة المـــرأة فـــي الحيـــاة السيـــاسيـــة**

المطلـب الأول: التحـــديـــات السيـــاسيـــة

المطلـب الثانـي: التحـــديـــات الاجتمـاعيـة والثقـافيـة

المطلـب الثالث: التحـــديـــات الاقتصـاديـة

**المبحـــــث الرابـــع: آفـــــاق التمكيـــن السيـــاسـي للمـرأة الجزائـريـــة**

المطلـب الأول: سبـل تفعيـل المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة الجـزائـريـة

المطلـب الثانـي: الرهانـات المستقبليـة لتمكيـن المـرأة الجزائـريـة سياسيا

**الخـاتمـــــة**

# مقدمة

## مقـدمـــــــــة:

في ظل التغيرات والتحولات التي شهدها العالم عموما والجزائر خصوصا، أضحت قضية المشاركة السياسية للمرأة من بين القضايا الراهنة والهامة المطروحة على الساحة السياسية، باعتبار أن تحقيق الديمقراطية والعدالة التي تنادي بها جلّ الدّول مرتبطة أساسا بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وبالتالي حصول المرأة على كافة حقوقها وتمتعها بها، التي تحصلت عليها منذ الاستقلال.

وبما أن الدستور الجزائري يؤكد في العديد من مواده على المساواة بين الناس وسواسيتهم في الحقوق والواجبات، فقد أدّى التعديل الدستوري **لسنة 2008** خاصة بموجب القانون العضوي **12-03** إلى ادماج المرأة في الحياة السياسة والتحرر من القيود الاجتماعية المفروضة عليها والمتوارثة، ودخولها عالم السياسة في ظل نظام الحصص أو ما يعرف بنظام الكوتا، وفرض نفسها ورأيها.

هذه القوانين والدساتير التي أولت اهتماما كبيرا بقضايا المرأة لم تكن معارضة لرأي الدين الاسلامي في مشاركة المرأة سياسيا باعتبار أن الجزائر دولة مسلمة ولم تفصل الدين عن الدولة، بل فتحت المجال للاهتمام أكثر بقضايا المرأة وتمكينها سياسيا رغم تلك العوائق والتحديات التي تواجهها منذ القدم، وكيفية مواجهتها.

## أهميـــــــــــــة الـدراســـــــــــة

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، باعتبار أن العنصر النسوي يمثل أكثر من **50 %** من سكان الجزائر، بالإضافة إلى تقييم أداء المرأة سياسيا وما مدى مشاركتها فعليا، من خلال الدساتير والقوانين الصادرة التي تعزز مكانة المرأة وحقها في تمثيل نفسها سياسيا، وإتاحة الفرصة للمرأة في عملية اتخاذ القرار وخلق رؤى تنموية.

كما أن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على موقف الاسلام من دخول المرأة عالم السياسة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعى إلى تقييم مدى مساهمة المرأة سياسيا واقتراح بعض السبل والحلول لتعزيز مشاركة المرأة سياسيا وتمكينها من ممارسة حقها.

## أسبـــــــاب اختيـــــار الموضـــــوع

إن موضوع المشاركة السياسية للمرأة يطرح العديد من الاشكاليات التي تصادف أي باحث في هذا المجال، والذي يؤدي به إلى محاولة الاجابة عنها نظرا لأهمية هذا الموضوع. لذلك انقسمت أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين: ذاتية وموضوعية.

**الأسبـــــــاب الذاتيـــــــة:** تأتي هذه الدراسة رغبة في تسليط الضوء على دور المرأة في المشاركة السياسية، باعتبارها فاعل من الفواعل الأساسية لتحقيق الديمقراطية التي تناشد بها معظم الدول منها الجزائر، ومحاولة تكوين رصيد معرفي هام حول هذا الموضوع بالإضافة إلى المساهمة ولو بصورة صغيرة في تحيين هذا البحث من خلال تسليط الضوء على المستجدات الأخيرة في هذا المجال.

**الأسبـــــاب الموضـوعيـــــة:** تكمن هذه الأسباب في التطرق الى موضوع من المواضيع الجديدة التي تشغل الساحة السياسية، رغم وجود دراسات سابقة التي لا يمكن أن تكون سوى حبر على ورق، ومحاولة تفكيك الغموض الذي طال مشاركة المرأة سياسيا، خاصة في ظل التغيرات الأخيرة في قانون مشاركتها وإنصافها وتقليص نسبة تمثيلها سياسيا، من خلال تبني منهجية تحليلية لأسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية وكذا التحديات التي تواجهها إن كانت معارضة.

## اشكـاليـــــــــــة الدراســـــــــــــة

المشاركة السياسية للمرأة هي مشاركة مرتبطة بالممارسة الديمقراطية وبالواقع السياسي، ومدى تساوي الفرص بين المرأة والرجل في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر أولت اهتماما كبيرا بقضية مشاركة المرأة من خلال سن القوانين والدساتير التي تدعم مشاركتها.

وهـــــذا مـــا يقـــودنـــــا إلـــى الاشكاليـــة الرئيسيـــــة التاليـــــة:

**"إلـى أي مـدى يمكـن الحديـث عـن مشاركـة سياسيـة فاعـلة للمـرأة الجزائـريـة فـي ظـل التجاذبات الحاصـلة مـابيـن القـوانيـن الانتخابيـة والمرجعيـات الدينيـة ؟**

مـن أجـل الإجـابـة علـى هـذه الإشكاليـة طرحنـا التسـاؤلات الفرعيـة التاليـة:

1- ماهـي الأطـر النظريـة والمفاهيميـة وكـذا المنهجيـة لمفهومـي المشاركـة السياسيـة والتمكيـــن؟ وهـــل هنـــاك أطـــر تشـريعيـــة قـانـونيـــة منظمـة لهـــذه المشاركـــة؟

2- فيمـــــا تتجلـــــى المشـــاركـــــة السيـــاسيـــــة للمـــــرأة الجـزائـريـــــــة؟

3- ماهـي أهـم التحديـات التـي تحـد مـن المشاركـة السياسيـة الفعليـة للمرأة الجزائريـة؟

4- مـاهـي آفـــاق التمكيـــن السياسـي للمـرأة الجزائريـــة وسبـل تعزيـــز مشـاركتـــها؟

## فرضيـــــــــــات الدراســـــــــــة

تمت صياغـة الفرضيات التالية التـي تحتمل الصحة مـن عدمها مـن أجـل الدراسة:

- ترتبـط فعالية المشاركـة السياسيـة للمـرأة الجـزائـريـة بوجـود نصـوص قـانـونيـة وممارسـات عمليـة فعليـة تضمـن لـها حـق المشـاركـة.

- التعدد في القوانيـن والدساتيـر الداعمـة لمشاركـة المـرأة الجزائـريـة لا يعبر دائما عن دور ومشاركة فاعلة.

- كلمـا كانـت ارادة حقيقيـة سياسيـة لتمكيـن المـرأة الجزائـريـة سيـاسيـا كلـما كـان بـروز وظهـور المرأة فـي الحيـاة السياسيـة ومـراكـز صنـع القـرار قـوي.

## منهجيـــــــــــة الدراســـــــــــة

مـن أجـــل دراستنـــا إرتأينـــا أن نعتمـــد علـــى مـــا يلـــي:

### المنهـــج التاريخـــــي:

اعتمدنا على هذا المنهج من أجل معرفة التطور التاريخي لظاهرة المشاركة السياسية للمرأة باعتبار هذه الدراسة ترتكز في الكثير من محطاتها التاريخية على هذا المنهج، خاصة

عند التطرق إلى المعاهدات الدولية وكذا الاتفاقيات وترتيبها ترتيبا تصاعديا، بالإضافة الى الدساتير الجزائرية والقوانين العضوية حسب تسلسلها الزمني والتاريخي.

فمن أجل إعطاء لمحة تاريخية عن طبيعة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وواقعها لبد من توظيف هذا المنهج عند كل محطة.

**منهـج دراسـة حالـة:**

هذا المنهج يعتمد على دراسة عينة والتعمق فيها من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة بوضع صورة واضحة عن الحالة موضوع الدراسة وتعميمها، وهذا مناسب لموضوع الدراسة لأننا نحاول التركيز على موضوع مشاركة المرأة سياسيا في الجزائر من خلال التطرق الى القوانين والدساتير وكذا التحديات التي تواجهها.

**المنهـج الإحصـائـي:**

اعتمدنا هذا المنهج من أجل احاطة الظاهرة المدروسة احاطة شاملة، من خلال تقديم احصائيات حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية سواء على مستوى البرلمان أو المحليات وكذلك الأحزاب.

**المقاربـــة النسويـــة:**

هذه المقاربة تسلط الضوء على واقع المرأة ما تعانيه من تهميش في مختلف المجالات، وتثبت أن هناك فجوة كبيرة وقصور في مختلف المقاربات والنظريات المنحازة للجانب الذكوري، ما يجعل حقائقها المطروحة غير كاملة ومفتقرة للمصداقية بسبب الذاتية، وهذا مناسب لموضوع دراستنا حيث تسلط الضوء على مشاركة المرأة سياسيا ودورها في الحياة السياسية.

## أدبيـــــــــــــــات الدراســـــــــة

عنـــد مراجعـــة الأدبيـــات السابقـة تـم التـوقف عنـد البعـض منـــها:

1- مقال "التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات"، لـ عدان نبيلة الصادر عن المجلة القانونية والسياسية في أفريل 2019، حيث تناولت هذه الدراسة التجربة الجزائرية في مجال التمكين السياسي للمرأة كونها من الدول التي نادت مرارا بأهمية انصاف المرأة وتفعيل مشاركتها في العملية السياسية، وتعزيز فرص وجودها في المجالس المنتخبة. وهو ما يتقاطع وموضوع دراستنا خاصة في الفصل الثاني في المبحث الأخير أثناء الحديث عن أفاق التمكين السياسي للمرأة الجزائرية.

2- مقال "المشاركة السياسية للمرأة على ضوء الخطاب القرآني" لمنجية السوايحي الصادر عن مجلة معابر في ديسمبر 2019، حيث تناول هذا المقال موقف الاسلام من حق المرأة في المشاركة السياسي في ظل النظرة الدونية للمرأة التي تغذيها القراءات الخاطئة للرجال، ومنهم من أرجع ذلك للإسلام كحجة لمنع المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، وهو طرح اعتمدنا عليه في دراستنا في الفصل الأول عند التطرق الى موقف الإسلام من المشاركة السياسية للمرأة في المبحث الثاني.

3- كتاب " أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر وايران"، لـ نورا رمضان الصادق محمود ابراهيم الصادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية في **16 يوليو 2016**، حيث تناولت هذه الدراسة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة وفي البرلمان بصفة خاصة تحديد في المجتمع المصري والإيراني في الفترة الممتدة بين **2005** الى **2015**، والدور الهام الذي لعبته المرأة المصرية في الحياة السياسية منذ **1919**، بالإضافة الى المرأة الايرانية منذ **1979** وكذا التحديات التي شكلت عائقا امام كلا المجتمعين أمام دورها في

البرلمان، وقد تم الاعتماد على هذه الدراسة عند الحديث عن صور ومستويات المشاركة السياسية في الفصل الأول.

## صعوبـــــــــــــــــة الدراســـــــــــة

هذه الدراسة كغيرها من الدراسات الأخرى واجهت بعض الصعوبات من بينها أن هذا الموضوع شاسع، فأكبر صعوبة هي محاولة تغطية كل الجوانب المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى عدم التزام الحيادية في طرح الموضوع فكثير من المراجع نلمس فيها الذاتية الطاغية للكاتب أي غياب الموضوعية في الطرح.

اضافة إلى ذلك قلة المراجع المحكمة باعتبار هذه الموضوع من المواضيع الجديدة مقارنة مع التغيرات الجديدة التي شهدتها الساحة الانتخابية بالنسبة لمشاركة المرأة خاصة انتخابات 2021.

## تبـريـــــــــــــــــر الخطـــــــــــــة

من أجل الاجابـة علـى الاشكاليـة المطروحـة، اعتمدنـا خطـة مقسمـة إلـى فصليـن:

تناول الفصل الأول اطار نظري مفاهيمي للدراسة من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية للدراسة، وقد قسم بدوره هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية: الأول عبارة عن ماهية المشاركة السياسية والتمكين حيث تطرقنا الى مفهوم كلا المصطلحين وإعطاء تعاريف شاملة لهما، بالإضافة الى صور ومستويات هذه المشاركة السياسية، في حين المبحث الثاني تطرق الى ماهية المشاركة السياسية للمرأة من خلال عرض مفهوم المشاركة ثم تطور تدخل المرأة في الحياة السياسية، لنختم هذه المبحث بموقف الاسلام من مشاركة المرأة في العمل السياسي. المبحث الثالث ألقى الضوء على الاطر التشريعية القانونية المنظمة لمشاركة المرأة سواء دولية او محلية. أم المبحث الرابع فقد انطلق في البحث عن المقاربات النظرية التي تفسر لمشاركة السياسية للمرأة بصورة أدق.

أما الفصل الثاني فكان دراسة الحالة وقد قمنا باختيار الجزائر كحالة للدراسة، باعتبارها مرت بعدة مراحل منذ الاستقلال ثم نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية

والانفتاح على العالم، فكانت هناك تغيرات ومبادرات من أجل اقحام المرأة سياسيا ومساواتها بالرجل في الحقوق، حيث قسمت الدراسة إلى اربع مباحث تناول الأول واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال الدساتير والقوانين وكذا تطور انخراط المرأة في العمل السياسي، في حين ركز المبحث الثاني على مظاهر المشاركة في الحياة السياسية، أما الثالث والرابع فقد ركزا على التحديات التي واجهت المرأة الجزائرية في الحياة السياسية وآفاق التمكين السياسي للمرأة الجزائرية.

في الأخير خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الاجابة عن الاشكالية التي طرحت في بداية الدراسة، وبعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

# الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري

**المبحـــث الأول:** ماهيـة المشاركـة السياسيـة والتمكين

**المبحـث الثانـي:** ماهيـــة المشاركـــة السياسيـة للمرأة

**المبحث الثالث:** الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لمشاركة المرأة

**المبحث الرابع:** المقاربات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة

## الفصـــــــــل الأول: مدخـــــــل مفـــاهيـــــمـي نظـــــري

لقيت الدراسات الخاصة بالمشاركة السياسية أهمية كبيرة باعتبارها عنصرا اساسيا في الخطاب العالمي المعاصر للتعبير عن حقوق الانسان، خاصة بعد الاعلان العالمي لحقوق هذا الأخير **عام 1948** الذي كان بمثابة البداية التاريخية لكل التطورات والتغيرات المواكبة للنصف الثاني من القرن العشرين. وجاءت قضية المرأة على الأجندة الدولية المهتمة بحقوقها وقضاياها باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني. فالمشاركة السياسية للمرأة تعتبر من المبادئ الديمقراطية التي تحدد مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، القائمة على مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من خلال تواجد المرأة في مواقع صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل. إلا أن هناك اتفاقا أو إجماعا على ضرورة وجود قوانين ومرجعيات دينية تحكم هذه المشاركة السياسية.

وعليه يمكن التطرق في هذا الفصل لـ : مفاهيم نظرية حول الدراسة، وقد قسم إلى أربعـة مباحث :

- يتناول الأول ماهية المشاركة السياسية والتمكين.
- أما الثاني فيتطرق إلى المشاركة السياسية للمرأة.
- في حين جاء المبحث الثالث ليتضمن الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لمشاركة المرأة.
- وأخيـــرا المقـــاربـــات النظـريـــة المفسرة للمشـاركـــة السيـاسيـــة للمـــرأة.

## المبحـــث الأول: مـاهيـــة المشـاركـــة السيـــاسيـــة والتمكيـــن

تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية، ويرتبط تطورها ونموها بإتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته. وقد اقتضت دراستنا التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالمشاركة السياسية والتمكين، وكذا المشاركة السياسية للمرأة والوقوف على مستويات وصور هذه المشاركة، تطور تدخل المرأة في الحياة السياسية، بالإضافة الى موقف الإسلام من هذه المشاركة والأطر التشريعية والقانونية المنظمة لهذه المشاركة.

### المطلـــب الأول: مفهـــوم المشـــاركـــة السيـــاسيـــة

اختلفت وتنوعت تعريفات المشاركة السياسية، ويعود ذلك التنوع إلى أن المشاركة كمفهوم لا يتصف بالبساطة والسهولة، كونه ذا قيمة وآلية في نفس الوقت. لذلك هناك عدة تعريفات لمفهوم المشاركة السياسية:

- ❖ هناك من ينطلق من وصفها على أنها أنشطة ارادية يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حاكمهم أو ممثليهم، والمشاركة في عملية صنع القرارات والسياسيات التي تمس حياتهم[1].
- ❖ المشاركة السياسية عند **صامويل هنتنغتون** : ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً،منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال[2]. وبهذا فإن **هنتنغتون** اعتبر المشاركة السياسية هي أحد عوامل التنمية السياسية ذات العلاقة المتلازمة مع المأسسة السياسية.

---

[1]. هاشم عزة جلال،**المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية**، ط1،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، 2007، ص11.

[2] حسن علواش البيج، " المشاركة السياسية والعملية السياسية "، **المستقبل العربي** ، عد 213، السنة 20 ، أيلول/ سبتمبر 1997.

فهذا التعريف يعني أن المشاركة السياسية لا تهدف الى تغيير النظام بأسره، بل إيجاد سبل وطرق جديدة من أجل إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة على المجتمع. كما أنه يتضمن كل الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على الحكومة، سواء حدث هذا التغيير أم لم يحدث[1].

❖ والمشاركة السياسية عند **فوكوياما** هي حق المواطن في الإدلاء بصوته في الانتخابات وحق المشاركة السياسية. وهو نفس الاتجاه الذي أشار إليه **غابريل الموند** عندما عرفها على أنها مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية[2].

هذا التعريف يعني أن المشاركة السياسية هي ايضا لا تهدف الى تغيير النظام وإنما المشاركة في صنعه.

❖ أما عند **كيث فولكس** فالمشاركة السياسية عبارة عن الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم[3].

❖ في حين يؤكد **جلال عبد الله معوض** أن المشاركة السياسية تعني حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في صنع القرار السياسي وحقه في أن يراقب القرارات الصادرة بالتقويم والضبط[4].

الملاحظ في هذا التعريف أن المشاركة السياسية هي غاية ووسيلة فعالة من خلالها تفعل الحياة الفردية أو الجماعية في مختلف العمليات الحكومية عن طريق التنافس.

❖ والمشاركة السياسية عند **السيد عبد الحليم الزيات** هي عملية طوعية رسمية تتم عن طريق سلوك مشروع ومتواصل، يعبّر عن اتجاه عقلاني رشيد ينبع عن ادراك عميق

---

[1] Samuel Huntington, Joan nelson, **no easy chouce polical in developing counties**, (Cambridge haward : university press , 1976), p p 6-7.

[2] ماجد محي آل غزامي، **المشاركة السياسية: الآليات والعوامل المؤثرة** ، دراسة نظرية"، بد س ن، ص8.

[3] Faulks keith , **political sociology**,(New york : university press, 2000), p143.

[4] ماجد محي آل غزامي، مرجع سبق ذكره، ص8.

لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ايقوم ب المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية[1].

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول بأن: **المشاركة السياسية هي عملية مباشرة أو غير مباشرة، عفوية أو منظمة يقوم بها الفرد (سواء كان مواطنا ام مواطنة) بصفته عضوا في المجتمع من أجل المشاركة في صنع واتخاذ القرار السياسي والتأثير عليه الذي يعزز الشعور بالهوية الوطنية والانتماء.**

**المطلـــب الثـــانـــي: صـــور ومستـــويـــات المشـــاركـــة السيـــاسيـــة**

تختلف صور ومستويات المشاركة السياسية باختلاف الأنظمة القائمة من جهة، وبمستوى السياسية لأفراد المجتمع من جهة أخرى، إذ توجد العديد من المستويات للمشاركة السياسية، حيث تتمثل قمتها في الدولة، ثم المجتمع، لنصل إلى صنع القرار في الوحدة المعيشية والعائلة[2]. تتمثل صور ومستويات المشاركة السياسية في :

1-**صـــور المشاركـــة السيـــاسيـــة:** يرى البعض أن أنشطة المشاركة السياسية يمكن تصنيفها إلى مجموعتين[3]:

- **أنشطـــة تقليـديـــة أو عـاديـــة:** تتمثل في التصويت ومتابعة الأمور السياسية، الدخول مع الغير في مناقشات سياسية، حضور ندوات ومؤتمرات عامة، المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية،الانضمام الى جماعات المصلحة، الانخراط في عضوية الأحزاب، الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب العليا.

---

[1] مصطفى عبد الحليم خشيم، **موسوعة علم السياسية**، ط1، (ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، بد س ن )، ص365.

[2] عواطف مومن، "المشاركة السياسية للجالية الجزائرية في فرنسا من خلال لانتخابات التشريعية 2007-2012"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحصص: علاقات دولية**، ( جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019)، ص 42.

[3] غانم لحسن، "الحقوق السياسية للمرأة في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة"، **أطروحة دكتوراه علوم، قسم القانون العام تخصص دولة ومؤسسات**، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2019-2020)، ص 62.

ويعتبر التصويت أكثر صور المشاركة السياسية شيوعا، والانتخابات أداة لمن هم في مواقع السلطة للدعاية وكسب تأييد الجماهير أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة.[1]

- **أنشطــة غيـر تقليديــة:** والتي كثيراً ما يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن مطالبهم أو للاحتجاج على سياسة الحكومة عندما تسد أمامهم الطرق وتتفرق بهم السبل ويرون أن دور الدولة بالنسبة لهم سلبي غير ذي جدوى. والأنشطة غير التقليدية تظهر أكثر في الدول المتخلفة التي تعاني عادة من غياب قنوات التعبير الشرعي مثل عدم وجود أحزاب سياسية أو ضعف دور النقابات العمالية و استمرارية ملاحقة الدول للسياسيين المعارضين[2].

تتمثل بعض هذه الأنشطة الشكوى، التظاهر، الإضراب، التطرف، الاغتيال، تخريب الممتلكات والحروب الأهلية والانقلابات وغيرها من السلوكيات السلبية التي تعتبر قانونية في دول وغير قانونية في دول أخرى. كما أن المشاركة السياسية هي شكل من أشكال التعليم الذي يعرف من خلاله الفرد حقوقه وواجباته ويدركها إدراكا تاما. كما أن المشاركة السياسية مربتطة بالمسؤولية الإجتماعية، أساسها الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي علامة من علامات النظم الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقا يتمتع به كل فرد في المجتمع، لذلك فهي كفيلة بجعلها أداة لتحقيق الاستقرار العام والنظام داخل المجتمع الذي يؤدي بدوره الى توسيع وتعميق الاحساس بشرعية النظام[3] .

---

[1] غانم لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] نورا رمضان الصادق محمود ابراهيم، "اثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة : دراسة مقارنة بين مصر وايران"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية**، 16 يوليو 2016.

[3] غانم لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

من خـلال ما سبـق يمكـن القـول بـأن صـور المشاركـة السياسية تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى داخل الدولة نفسها، كلّ ذلك يتوقف على الظروف الملائمة للفرد داخل المجتمع من أجل المشاركة أو تقييدها له.

2-**مستويـات المشاركـة السيـاسيـة:** اتفق كل من **هريـرت مـاك كلـوسكـي وفيـريـا ونـاي وروش** علـى عـدّة مستويـات للمشاركـة السياسيـة[1]، وهـي عبـارة عن بعض النشـاطـات السيـاسيـة مبـاشـرة كالآتـي:

- تقلـد منصـب سيـاســي أو إداري.
- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.
- العفوية النشطة في التنظيم السياسي الحزبي خاصة.
- العفوية العادية في التنظيم السياسي.
- نشـاطـات سيـاسيـة غيـر مباشـرة.
- المشـاركـة فـي الاجتماعات السياسية العامة.
- المشاركة في النقاشات السياسية غير الرسمية.
- الاهتمـــام العـــام بالسيـاســة.
- التّصـــــــــويـــــــت.[2]

في حيـن هنـاك مـن لخـص مستويـات المشاركـة السياسيـة فـي أربـع وهـي:

1-**المستـوى الأعلـى:** يتمثل في **ممارسو النشاط السياسي،** حيث يشمل هذا المستوى الأفراد الذين تتوفر فيهم ثلاث شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، التبرع لمنظمة أو مرشح، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية، توجيه رسائل بشأن القضايا السياسية للمجلس النيابي ولذوي

[1] الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط8،( الاسكندرية:المكتبة الجامعية 2001 )، ص327.

[2] مرجع نفسه، ص327.

المناصب السياسية أو للصحافة و الحديث في السياسة خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد[1].

2-**المستـوى الثـانـي:** يتمثل في **المهتمون بالنشاط السياسي،** ويضم كل المتتبعين للأحداث السياسية التي تجري في الساحة ومنهم المصوتون في الانتخابات.

3-**المستـوى الثـالـث: هم الهامشيون في العمل السياسي،** ويضم أفراد لا ميول ولا اهتمام لهم بالأمور السياسية، وليس لهم وقت مخصص لها أو موارد، كما أن مشاركتهم قد تكون اضطرارية لعدم تعطيل مصالحهم أو حياتهم معرضة للتدهور خاصة في أوقات الأزمات[2].

4-**المستـوى الرابـع: المتطرفون سياسيا،** وهم الأفراد العاملون خارج الأطر الشرعية القائمة، حيث يتبعون أساليب العنف، فالفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع عامة والنظام السياسي خاصة إما ينسحب من كل أشكال المشاركة السياسية وينضم إلى صفوف المتقاعسين أو يستخدمها باستعمال العنف والحدة[3].

**المطلـــب الثـــالـــث: مفهـــوم التمكيـــن**

يشير التمكين **لغة** إلى: التقوية والتعزيز، أما **اصطلاحا** فيقصد به: عملية منح السلطة أو تحويلها إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.

كما يشير في موضع آخر إلى إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسّلوكات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى[4].

---

[1] أحمد سعيد تاجر الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، بد س ن ، ص 11.

[2] مرجع نفسه، ص11.

[3] مرجع نفسه، ص 12.

[4] أزروال يوسف، " التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، **مجلة أبحاث**، مج1، عد1، جوان 2016، ص 29.

وقد جاء التمكين في القرآن الكريم في عدة مواضع مثل قوله تعالى:"**الذين إن مكنّاهم في الأرض أقامـوا الصـلاة وآتـوا الزّكـاة وأمـروا بالمعـروف ونهـوا عـن المنكر ولله عاقبة الأمور**"[1]. وفي آية أخرى قوله عز وجل "**إنّا مكّنّا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سببا**"[2].

ويعرّف التمكين بأنه عملية تحقق من خلالها بعض المجموعات المقهورة بعض السيطرة على حياتها عن طريق الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لها بالمشاركة بقدر أكبر في الأمور التي تؤثر على حياتها بشكل مباشر، أي أنّ التمكين يساعد الأفراد على حكم أنفسهم بنجاعة عن طريق استخدام القوة كقدرة على انجاز عملية التغيير الاجتماعي وليس ممارستها على الآخرين.[3]

إذن فمصطلح **التّمكين**، نجده مرتبط أساسا بمعنى القوة المتعلقة بالقدرة على القيام بفعل معين، وما يترتب عليها من إدراك للمسؤولية، وضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في وضع وصنع القرار في جميع مجالات الحياة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية، أي لديه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، فمفهموم التمكين مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تعزيز القدرات.

**المبحـــث الثـانـي: ماهيـة المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة**

لم تعد الحياة السياسية مقتصرة على الرجل فقط بل شملت حتى المرأة لأنها أضحت من أهم عناصر العملية الديمقراطية وتعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، فضعف القوى الديمقراطية والآليات تساهم في تهميش مشاركة المرأة سياسيا. كما أصبحت تقاس درجة نمو المجتمع بقدرته على اشراك المرأة ودمجها في قضاياه العامة والخاصة .

---

[1] سورة الحج، الآية 41.

[2] سورة الكهف، الآية 84.

[3] يوسف أزروال ، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

في هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على مفهوم المشاركة السياسية للمرأة ثم نذهب إلى تطور تدخل المرأة في الحياة السياسية لنصل إلى موقف الإسلام من المشاركة السياسية للمرأة.

**المطلـــب الأول: مفهـوم المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة**

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة من أهم المظاهر في الحياة السياسية، ونقصد بها مساهمة المرأة الجدية والفعالة في كل نشاطات المنظمات السياسية والاجتماعية ،وأيضا دورها في اصدار واتخاذ القرار داخل المجتمع.

والمشاركة السياسية للمرأة لها مدلولات ايجابية منهجية في النظم السياسية الحديثة، حيث أن المشركة السياسية للمرأة تشير إلى مساندة الشعب للمرأة في الوصول إلى مواقع القيادات العليا في الحكومة وأن تكون مؤثرة في مجال عملا القيادي السياسي[1].

كما تعني المشاركة السياسية للمرأة منح الفرصة المتساوية مع الرجل وأفراد الشعب الآخرين من أجل صياغة شكل الحكم والإسهام بشكل فاعل في تقرير المصير للدولة ولنظامها السياسي، حيث يكون لكافة أفراد المجتمع الحق في المشاركة بصياغة ظروف الدولة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[2].

وعليه فإن المشاركة السياسية للمرأة الفاعلة تعتبر الأساس في ترسيخ الديمقراطية بغض النظر عما تمتاز به هذه الديمقراطية من خصائص أخرى[3]. وبالتالي يمكن استخلاص ثلاث خصائص لمشاركة المرأة السياسية:

1-**الفعـــل**: أي المشاركة الفاعلة والجادة والنشاط الذي تمارسه المرأة من أجل تحقيق الأهـداف المرجـوة مـن المشاركـة فـي مجـال العمـل السيـاسي.

---

[1] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، " الدور السياسي للمرأة العربية 2003-2017: المرأة العراقية حالة الدراسة"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، ( جامعة آل البيت: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، 2017-2018)، ص35.

[2] مرجع نفسه، ص35.

[3] مرجع نفسه، ص 36.

**2-التّطـــوع:** ويعني قيام المواطنون في الدولة بالمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات السياسية عن رغبة وبدون إكراه، وذلك تقديرا من المواطنين لحجم وكبر وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم[1].

**3-الاختيـــار:** يعني إعطاء المرأة الفرصة الكافية للمشاركة في العملية السياسية، وذلك من خلال القيام بتقديم الدعم المناسب للأفراد السياسيين، والتنسيق الكافي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المرجوة في حالة ود تعارض في المصالح[2].

**المطلـــب الثـــانـــي: تطـــور تدخـــل المـــرأة فـــي الحيـــاة السيـــاسيـــة**

عانت المرأة في جميع أنحاء العالم لفترات طويلة القهر والهيمنة وهضم لحقوقها مرة باسم الدين ومرة باسم التعصب المجتمعي والقوة المهيمنة ، وكانت حقوقها السياسية الأكثر انتهاكا في القوانين القديمة بدءا من عرب الاهلية مرورا بالحضارات التي تلتها، إذ كانت المرأة تعامل بأبشع الطرق وكان نصيبها في أحضر الأعمال وعاشت أنماطا من الظلم والاستعباد، وقد عوملت على أنها عبيد تباع وتشترى في تلك الحقبات التاريخية.

وكانت أول انتفاضة للمرأة ورفضها للظلم في أوروبا في **القرن 13** ليستمر إلى غاية **القرن 19**، حيث تحدّت فيه النساء سلطة الكنيسة معرضة نفسها للموت والتعذيب، كما ظهرت في تلك الفترة الزمنية أولى بوادر التّمرد النسوي على هذا التمييز الذي كان سببه النظام البطريكي من جهة واستغلال الكنيسة للدين من جهة أخرى لتضييق المجال العام أمام المرأة[3].

ومنذ ذلك التاريخ بدأت المرأة في العالم الغربي عامة والعالم العربي والإسلامي خاصة في النضال في المجال العام من أجل ايتاح الفرصة لها للتعبير وسماعها واعطائها فرصة

---

[1] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] مرجع نفسه، ص37.

[3] صحبية حمداد، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا"، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلم تخصص: علم الاجتماع السياسي**، ( جامعة وهران 2، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2016/2015)، ص ص 66-67.

التحكم والتأثير في صنع القرارات، خاصة المتعلقة بقضاياها. وتعتبر الثورة الصناعية التي نتجت عنها تحولات اقتصادية وتقنية كانت وراء توسيع قاعدة التصنيع ونمو المدن وازدياد التعليم، النقطة التي سهلت من خروج المرأة ودمجها ولو بشكل ضعيف في عالم الصناعة. رغم أن هناك بعض التمييز الذي مسها في بعض المهن والأجر، فهذه التحولات الاقتصادية ساعدت أيضا التّيار النسوي في التطور بالموازاة مع انتشار الايديولوجية الاشتراكية والماركسية[1].

وعلى الرغم من انتشار الديمقراطية في ذلك القرن الذي ترسخت فيه الكثير من الحريات، ظلّ الرجل هو الأكثر تميّزا، كالحق في التصويت الذي تمتع به منذ **عام 1848**، في حين أن المرأة لم تستطع ذلك إلا **عام 1929** في **الولايات المتحدة الامريكية** وفي **أنجلترا عام 1928**، أما **المرأة الفرنسية** لم يسمح لها بالتصويت إلا **عام 1944 وسويسرا عام 1971**[2].

ومع بداية الستينات من **القرن 20** استطاعت المرأة الأوروبية أن تحقق الكثير من مطالبها خاصة السياسية، بفضل الانتعاش الاقتصادي والاكتشافات التكنولوجية، وظهور حركات نسوية عديدة في اوروبا ناضلت من أجل تغيير واقع المرأة وترقيتها وتوسيع مجالات مشاركتها التنموية خاصة السياسية منها[3].

أما بالنسبة للمرأة العربية فرغم مجيء الاسلام وحثه على المساواة والكرامة ومعاملة المرأة كانسان له كامل الحقوق منها السياسية، وجعل مسؤولية بناء المجتمع مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، وعدم المفاضلة بينهما في العمل والعقاب والثواب إلا بالتّقوى، إلّا أنّ المرأة لا تزال حبيسة المعتقدات المتوارثة عبر العصور التي تقصيها من كل تلك الحقوق وتسندها للرجل فقط.

---

[1] صحبية حمداد، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] مرجع نفسه، ص 69.

[3] مرجع نفسه، ص 70.

لكن مع ظهور الدعوات الاصلاحية التي ركزت على الانفتاح السياسي في العالم ودور الحركات النسوية العالمية إلى جانب قضايا المرأة وطرحها في المحافل الدولية أصبح الاعتراف بحق المرأة سياسيا آلية من الآليات القانونية الدولية، وقد تركزت مطالب المرأة العربية على حقها في الانتخاب وتعديل قوانين الأحوال الشخصية ابتداء من خمسينيات القرن العشرين حيث أصبح حق التصويت عند المرأة **المصرية عام 1956** ثم **سوريا عام 1953 وتونس عام 1959**، تلتها **الجزائر عام 1962** بعدها **ليبيا عام 1964**. وفي **جنوب اليمن عام 1967**، أما في **الأردن** فكان **عام 1975** و**العراق 1980**، وفي الكويت لم تتمكن المرأة من الإدلاء بصوتها إلا في **عام 2000** [1].

ونتيجة للجهد النسوي ترسخت لدى صناع القرار والقائمين على السياسات في العالم عموما وفي العالم العربي والإسلامي خصوصا فكرة الاعتراف بحق المرأة وتمكينها من المشاركة سياسيا خاصة بعد صدور قوانين واتفاقيات دولية وأطر تشريعية تقر بحق المرأة في المشاركة سياسيا وأصبح ضرورة حتمية اشراكها في العملية التنموية ولتحقيق الديمقراطية[2].

**المطلـــب الثالـــث: مـوقف الإســلام مــن المشــاركــة السيــاسيــة للمــرأة**

رغم التطور الحاصل في القوانين وخاصة الداعمة لحق المرأة في المشاركة السياسية إلّا أنه تواصلت تلك النظرة الديكتاتورية الرافضة لمشاركة المرأة ودخولها عالم السياسة، واعتقاد البعض أن السياسية للرجل فقط ويتخذ الشريعة الإسلامية ذريعة لذلك الرفض. وعليه ارتأينا في هذا المطلب أن نلقي الضوء على موقف الإسلام من مشاركة المرأة سياسيا.

[1] صحبية حمداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[2] مرجع نفسه، ص ص 73-75.

**1-النصـــوص التـــأسيسيـــة:** نقصـد بـه القـرآن الكريـم والسّنـة النّبويـة الشّريفـة.

✓ **القرآن الكريم:** وهو المصدر الأول والأساسي الذي نحتكم إليه، حيث يقول الله تعالى في الآية: "**والمؤمنـون والمؤمنـات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم**"[1].

وقد أثبتت هذه الآية للمؤمنات الولاية المطلقة مع المؤمنون سواء أخوة ومودة أو التعاون المالي والاجتماعي، وولاية النصرة الحربية والسياسية[2].

ومما يدعم حق المرأة في السياسة وصف القرآن لملكة سبأ بلقيس وصفا دقيقا يبـرز حنكتـها السيـاسيـة وحسـن تدبيرهـا لدولتـها، ورجاحة عقلـها، فهي تستشير رجـال دولتـها مـن خـلال الآيـة الكريمـة قولـه تعالى:" **يا أيّـها المـلأ أفتونـي فـي أمري ما كنت فاعلة أمرا حتى تشهدون**" [3].

حيـث طلبـت الـرأي الرّشيـد والنّصـح المفيـد، وعمـدت إلـى الشـورى عمـاد الديمقراطية، ولم تطلب القوة، وفكرت بذكاء حاد في إنقاذ شعبها من جور الملوك. فكانـت حـقا ملكـة يمكـن أن يقتدى بها اليـوم فـي تكريس التشـاور والحـوار.

وأيضا قوله تعالى: "**يا أيّها النبي إذا جاءك المؤمنـات يبايعنك على أن لّا يشركن بالله ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهنّ ولا يأتيـن ببهتـان يفترينـه بيـن أيديهـن وأرجلهـن ولا يعصينك في معروف فبايعهنّ واستغفر لهنّ الله إنّ الله غفـور رحيـم**"[4]. حيث أقرّ القرآن الكريم حق المرأة في الإدلاء بصوتها في

---

[1] سورة التوبة الآية 71.

[2] منجية السوايحي،" المشاركة السياسية للمرأة على ضوء الخطاب القرآني"، **مجلة معابر**، مج5، عد1، ديسمبر 2019، ص ص19-20.

[3] سورة النمل، الآية 32.

[4] سورة الممتحنة، الآية 12.

الانتخابات.

✓ **السنة النبوية الشريفة:** أقِرت السنة النبوية الشريفة على مشاركة المرأة سياسيا من خلال البيعة، حيث شاركت المرأة فيها منذ **ليلة العقبة الأولى** وكانت **أمّ عمارة نسيبة بنت كعب المازنية** ممن حضرن هذه الليلة، وبايعن **الرّسول صلّى الله علي وسلّم**، كما شهدت هذه المرأة **البيعة الثانية**، وبايع الرسول صلى الله عليه وسلم النّساء على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يأتين ببرهان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينه في معروف[1].

كما شاركت المرأة في العمل السياسي من خلال هجرتها إلى **الحبشة** ثم إلى **المدينة المنورة**، وخرجت في حروب مدافعة عن دينها وعن رسولها.

وقد اتخذ **الرسول صلى الله عليه وسلم** المرأة شريكا له في حل النزاعات السياسية في عصره، فكانت **أم سلمة هند بنت أبي أمية** مستشارته يوم الحديدية حين استشارها واقترحت عليه أن لا يكلم أحدا حتى ينحر بدنه ويدعو حالقا فيحلقه، ولما رأى الناس ذلك قاموا فنحروا، وانفرجت أزمة كانت تهدد المسلمين بفضل حنكة **الرسول صلى الله عليه وسلم** وإلى **أم سلمة** ذات المشورة الصائبة[2].

هذا بالإضافة إلى **عائشة رضي الله** عنها وتدخلها جليا في السياسة حينما وقفت في صف المعارضين وخاضت **معركة الجمل** في **حزب طلحة والزبير** وكانت المدبر والآمر الناهي.

من خلال ماسبق نجد حق المرأة في المشاركة السياسية كان منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده، فإضافة إلى أمهات المؤمنين نجد العديد من النماذج النسائية التي برزت في تاريخ الحضارة الإسلامية كأسماء **بنت أبي بكر**

[1] منجية سوايحي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] مرجع نفسه، ص22.

وأسماء **بنت عميس ونسيبة بنت كعب** وأسماء **بنت عمرو بن عدي** وغيرهن كثيرات.

2- **الصحابة رضي الله عنهم:** من الصحابة موقف **عمر بن الخطاب رضي الله** عنه من مشاركة المرأة في السياسية، الذي لم يمنع المرأة من التدخل في الشأن السياسي حيث ورد أن **خولة بنت حكيم** لقيت عمر فقالت له: كنا نعرفك وأنت **عويمر** ثم صرت بعد **عويمر عمر** ثم بعد **عمر أمير المؤمنين** فاتّق الله يا ابن الخطاب في أمور الناس فإنه من خاف الوعيد قرب عليه العبد.....فاستمع إليها رضي الله عنه منتبها ولم ينهرها، وقال لتابعه الذي طلب منها السكوت: "أسكت أتدري من هذه؟ إنّها **خولة بنت حكيم** التي سمع الله قولها فوق سبع سماوات فعمر أحرى أن يسمع قولا ويقتدي به"[1].

بالإضافة إلى معارضة **سمراء بنت نهيك الأسدية** لقرار عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتحديد المهر بدينار وقالت: "أما سمعت ما أنزل الله في قوله: "**إذا أتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا**"، فقال: اللهم اغفر لعمر كل الناس أفقه منك ياعمر، وصعد المنبر وأعلن رجوعه عن قراره، وهذا إقرار لحق المرأة في مناقشة الحكام وموافقتها الرأي إن كان صائبا[2].

وقد قال عمر ين الخطاب رضي الله عنه: "**أصابت إمرأة واخطأ عمر**"، وهذا اعتراف من رجل قوي عادل، رجل جليل زعيم الأمة وسيدها، وهو الذي عين أول رئيس **للحسبة** من بناء حواء، منصب بمثابة **وزير التجارة** تولته السيدة الجليلة **الشفاء بنت عبد الله العدوية** ، وقد عرفت بقوة الرأي وسداده[3].

---

[1] منجية سوايحي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] مرجع نفسه، ص23.

[3] سارة بنت محمد الخثلان، **المرأة والسياسية**، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان ، 2007)، ص185.

## المبحــث الثــالــث: الأطــر التشريعيــة والقــانــونيــة المنظمــة لمشــاركــة المــرأة

لقي دخول المرأة الحياة السياسية اهتماما دولي مستمر وأيضا محلي، حيث انعكس بشكل واضح على الأطر التشريعية والقانونية الدولية والمحلية، الذي سعي من خلالها المجتمع الدولي والمحلي إلى تحفيز المرأة والدفع بها للمشاركة السياسية، الإضافة إلى محاولة القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم الأطر التشريعية والقانونية الدولية والمحلية التي تكفل المشاركة السياسية للمرأة.

### المطلـــب الأول: الأطــر التشريعيـــة والقانــونيــة الدوليــة

تنوعت الأطر التشريعية والقانونية، سنحاول أن نذكر الأهم منها في هذا المطلب.

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** حيث صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في **18ديسمبر 1948** لإقرار حق الإنسان في الحرية والعدل والمساواة، باعتبارها حقوق فطرية يصعب العيش دونها. وقد كان له الدور الكبير في فسح الطريق أمام النساء لدخول السياسة والدفاع عن حقوقهن المسلوبة من قبل المجتمع بشكل كلي[1].
- **لجنــة المــرأة بالأمــم المتحـدة** :أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة المرأة **عام 1947** لدراسة أوضاع المرأة وكيفية النهوض بها على المستوى العالمي، باعتبار أن التمييز ضد المرأة يمثل خرقا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية المنصوص عليهما في الإعلان الإعلامي لحقوق الإنسان[2].

وقد ساهمت هذه اللجنة في المساهمة في دراسة أوضاع المرأة على المستوى العالمي، والعمل على إيصال أصوات النساء من شتى أنحاء العالم[3].

---

[1] زين العابدين معو، " ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في العمل السياسي "، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني** ، مج6، عد1، جانفي 2021، ص675.

[2] مرجع نفسه، ص676.

[3] مرجع نفسه، ص676.

❖ **اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة:** أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في **02 ديسمبر 1952** اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وبدأ تنفيذها من **جويلية 1954**، بهدف اقرار مبدأ التساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق، من خلال المشاركة في ادارة الشؤون العامة للبلاد، والحق في تقلد مناصب عليا[1] من خلال موادها الأولى الثانية والثالثة التي نصت على أنّ للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات، ولها الأهلية في انتخابهن لجميع الهيئات المنتخبة، بالإضافة الى تقلد مناصب عامة وممارسة جميع الوظائف بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينها وبين الرجل دون تمييز[2].

❖ **اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة :(السيداو)** صدرت في **18 ديسمبر 1979**، وتفعلت في **03 سبتمبر 1981**. وتعتبر من أهم الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة وقد ضمّت (30مادة)[3]، حيث جاء في ديباجتها أنه رغم الجهود المبذولة من أجل تقدم حقوق الإنسان ومساواة المرأة فإنه ما يزال هناك تمييز واسع النطاق ضدها، وقد عرفت **المادة الأولى** منها التمييز، وأدانت المادة جميع أشكال هذا التمييز وألزمت الدول بتجسيد المساواة بين المرأة والرجال في دساتيرها وقوانينها الوطنية[4].

وقد نصت المواد **03-04-05** على ضرورة اتخاذ التدابير الإيجابية التي تضمن المساواة الفعلية في كافة الميادين، في حين نصت **المادة 07** منها على أن تقوم الدول الأطراف بتوفير جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، بشكل يكفل للمرأة التصويت في الانتخابات

---

[1] زهيدة رباحي، "ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: بين الضمانات القانونية والمعوقات العملية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، عد9، فيفري 2016، ص ص 38-39.

[2] زين العابدين معو، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[3] أبو حديد فريدة إبراهيم، "**وضع المرأة في القوانين الدولية**"،.بد س ن.

[4] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979.

والاستفتاءات، وكذلك أهلية المرأة للترشيح والانتخاب في الهيئات المنتخبة، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وكذلك شغل الوظائف العامة والحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية دون تمييز بينها وبين الرجل[1].

وقد ساعدت هذه الاتفاقية في القضاء على جميع أشكال التمييز الذي كان في السابق يمارس ضد المرأة والذي سلبها جميع حقوقها.

- ❖ **عقد المرأة 1976- 1985:** أكدت مواثيق الأمم المتحدة الصادرة عن المؤتمرات العالمية التابعة منذ مؤتمر **المكسيك 1975**، الى غاية مؤتمر المرأة في **نيروبي 1985**، الاعلان عن مواثيق حقوق الانسان العالمية عامة وحقوق المرأة خاصة، حيث اصدرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّها، والتي صادقت عليها دول عربية التي تضمن تمكين المرأة من الترقية السياسية والاجتماعية حتى تؤدي دورها في التنمية على جميع المستويات، من خلال زيادة نسب حضورها في مواقع صنع القرار وفي الدوائر الإنتخابية، وهذا ما التزمت به دول العالم في مشروع ترقية المرأة الى غاية 2015[2].
- ❖ **وثيقة مؤتمر بيكين 1995 :** انتهى هذا المؤتمر بحضور **189 دولة**، وصدر بيان بالالتزام إلى السياسيات للحكومات المشاركة بالنهوض بأهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء في كل مكان، وضمان التنفيذ الكامل لحقوقهن المشروعة مساواة مع الرجل، والقضاء على جميع أشكال التمييز بينهما، وأيضا العنف وحقها في التنمية[3]، كما دعا ذات المؤتمر إلى شغل النساء **30 %**

---

[1] زين الدين معو، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] محمد لمعيني، " دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر"، **مجلة الفكر**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عد12، بد س ن، ص484.

[3] زينب لموشي، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل"، **مجلة تاريخ العلوم**، عد 7، مارس2017، ص138.

من مراكز صنع القرار في **عام 2005**، تمهيدا لوصولهم إلى **50 %** من هذه المراكز مستقبلا.

❖ **وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2000**: تعد هذه الوثيقة أحد مؤشرات تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين هذه الآخيرة وزيادة نسبة تمثيلها في الحياة النيابية. ومن بين المبادئ التي جاءت بها بخصوص حق المرأة سياسيا:

- احترام الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتّقيّد بأحكامه بصورة تامة.
- تعزيز القدرات على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان بما فيها حقوق الأقليات ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتنفيذ اتفاقية سيداو[1].

**المطلـب الثانـي: الأطـر التشريعيـــة والقانـونيـة المحليـة**

لقد كرّس الدستور الجزائري المساواة بين المرأة والرجل في الكثير من مواده في الحقوق والواجبات ( التعليم، العمل، الترشح، الانتخاب، تقلد المهام والمناصب...).

**دستور 1963** نص في **مادته 10** على: أن الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الشعبية تتمثل في: مقاومة كل نوع من التمييز وخاصة العنصري والديني. أما **المادة 12** فنصت على " لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات"، في حين نصت **المادة 18** على أن التعليم إجباري والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز[2].

---

[1] مبروكة محرز، "المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري"، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهدة ماجستير في القانون القانون الدولي تخصص قانون دستوري**، ( جمعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013-2014)، ص 89.

[2] ياسين ربوح، " ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسات الميدانية" ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 10، تم تصفح الموقع يوم 2022/01/15 على الساعة 21:00

https://www.interieur.gov.dz/images/promotion-des-droits-politique-de-la-femme.

ثاني دستور في الجزائر **دستور 1976** فقد نص في **مادته 39** " تضمن الحريات الأساسية وحقوق الانسان والمواطنين، كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة". و**المادة 42** "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية". في حين نصت **المادة 81** على "المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية "[1].

أما **دستور 1989** فقد تطرق لحقوق المرأة وعدم تمييزها على الرجل من خلال اعطاء الحق لكل المواطنين، من خلال مواده **30-31-41-47-48-5/50** التي نصت على المساواة بين المواطنين في حالات كثيرة . وقد تطرق **دستور 1996** لحقوق المرأة بنفس طريقة **دستور 1989**.

في حين تعديل **دستور 2008** أتى بالجديد واعتبر قفزة نوعية بالنسبة للمرأة من خلال **مادته 31 مكرر** " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة"[2].

كما صادق **ميثاق 2014** على وجبات كل الأطراف والمسؤولين المعنيين بترقية وتشغيل المرأة، اضافة إلى تقلدها لمناصب المسؤولية[3].

في حين أقر تعديل **دستور 2016** على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال نص **المادة 36** "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"[4].

---

[1] ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] محمد لمعيني، مرجع سبق ذكره، ص12

[3] زينب لموشي ، مرجع سبق ذكره، ص139.

[4] ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره ، ص13.

وعليه فمختلف الدساتير الجزائرية أقرت على المساواة بين الرجل والمرأة وعلى حق المرأة في العمل السياسي وفي اتخاذ القرار.

**المبحـــث الرابـــع: المقاربـــات النظريـــة المفسـرة للمشاركـة السيـاسيـة للمـرأة**

لم تكن قضية المرأة واقحامها في العمل السياسي بالقضية الأساسية أو المهمة عند رجال السياسية أو صناع القرار قديما، لكن مع التغيرات الحاصلة وتبني نهج الديمقراطية الذي بات أساسا في بناء وازدهار أي مجتمع، أصبح عنصر المرأة الفعال والأساس في بناء أي نظام سياسي قائم على الديمقراطية، باعتبار هذه الأخيرة تقوم على مبدأ المساواة بن الرجل والمرأة والحق في بناء وصنع القرار السياسي. ولقد ارتأينا في هذا المبحث أن نركز على أهم المقاربات التي سلطت الضوء بشكل أهم على المشاركة السياسية للمرأة.

**المطلـــب الأول: النظريـــة النســـويـــة المـاركسيـــة**

هذه النظرية جاءت منافسة لليبرالية، حيث ترتكز على الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه القوى المادية، خاصة الاقتصادية في تحديد شكل حياة النساء[1].

اتسمت الحركات النسوية الماركسية في العالم بالصراع من أج المطالبة بالحقوق المتساوية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية بما فيها الحقوق السياسية ورفضت حصر دور المرأة في الاختلافات البيولوجية[2].

ومن هنا ربطت الماركسية حقوق المرأة ومكانتها في أي مجتمع بالموقع الذي تحتله على صعيد الانتاج أو الاشتراك فيه. وتأسيسا على ذلك ذهبت الماركسية إلى وصف الديمقراطيـة الغربيـة بـ ديمقراطيـة الطبقيـة التي تنفذ من خلالها للسيطرة على السلطة وخدمة مصالحـها فقط .

---

[1] عديلة محمد الطاهر،"المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **مجلة الفكر**،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عد13، بد س ن، ص456.

[2] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص102.

أما الحقوق والحريات الليبرالية فهي شكلية وليست إلا أقنعة ديكتاتورية على الرغم مما ترفعه من شعارات الحرية والمساواة[1].

قدّم النسويون الماركسيون والاشتراكيون معا نظرية معيارية للسياسة العالمية، ركزت على استهداف النماذج التي يقود بواسطتها النظام الرأسمالي العالمي والنظام الأبوي النساء إلى وضع تكن فيه غير متسويات مع الرجال[2].

وقد أثمر الاتجاه الماركسي عن العديد من النظريات الحديثة التي استلهمت منطلقاتها الفكرية من افكار **ماركس**، ومن منظري هذا الاتجاه **لويس كورز** الذي انفرد بنظرته الايجابية للصراع الاجتماعي في مؤلفه: "**وظائف الصراع الاجتماعي**" الذي أكد فيها أهمية وظائف الصراع الايجابية في الحفاظ على النظام الاجتماعي.من خلال اعادة توزيع السلطة والنفوذ والاعتبار والسمعة في الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات، مما يزيد من احتمال ظهور الصراع بين الجماعة المحرومة من حقوقها وبين الجماعة المتسلطة السالبة لحقوقها، وكلما تكرر حدوثه وطال يزيد من الاصرار على الدفاع عن الحقوق وتقديم تضحيات مادية ومعنوية، ما يؤدي لظهور قيم او اعادة صياغة القيم السائدة بشكل يتناسب والتغيرات المستحدثة، وما يسمح مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية من خلال تكافؤ الفرص[3].

هذا الوضع هو ما مر به تاريخ الصراع الطويل بين الرجل والمرأة، ما جعل نتائج هذا الصراع تصبح جزءا من أهداف أعضاء الجماعة النسوية لتحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية العادلة للمرأة، وحصولها في النهاية على كثير من الحقوق والامتيازات الاجتماعية

---

[1] يوسف عناد زامل ، وسن حمودي حنيوي ، المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة (قراءة تنظيرية)، **مجلة لارك للفلسفة والعلوم** الاجتماعية، ط4، عد7، 2012 ، ص13.

[2] عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص457.

[3] يوسف عناد زامل ، وسن حمودي حنيوي ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

والسياسية التي عجزت عن تحقيقها قديما، وهذا يتفق مع تصور **لويس كوس** عن الوظائف الايجابية للصراع[1].

**المطلـــب الثانـي: النظريـــة النسويـــة الحضاريـــة**

يرى أصحاب هذه النظرية أنّ معاناة المرأة تكمن أصلا في العلاقات التي تربط بين الرجل والمرأة عبر التاريخ وهذه العلاقات قائمة أصلا وفي جميع المجتمعات على سيطرة الرجل على المرأة، وهذه النظرة قد توراثتها المجتمعات المعاصرة عن أسلافها على الرغم من كل ما طرأ من تغيرات باتجاه قبول الافكار الديمقراطية، والمفاهيم الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة لاسيما السياسية منها.

وتبعا لهذا التفسير تكون المرأة خاضعة إلى سيطرة الرجل ولا تعبر عن رأيها الحقيقي ،وهذا ما يمكن أن يدخل السلوك السياسي الانتخابي للمرأة وتبعا لمصدر القوة في مجال العنف السياسي، وأن المرأة حينما تشارك الذكر ظاهريا على الأقل فإن النتيجة الحتمية أنّ الرجل مركز الحركة وبؤرة الفعالية[2].

وقد شجعت الثقافة الاجتماعية السائدة اقتران السلوك القيادي، وهو ما تحاول **الحركات النسوية الراديكالية** ممثلة **بنظرية النوع** تصحيحه بالترويج لوعي عام ينصف المرأة اجتماعيا، ويدعو إلى اهمية دورها في بناء المجتمع اقتداء بالرجل. فأوضاع المرأة لابد أن تتغير بتغير الظروف والأسباب التي أدّت للتميز ضد المرأة. ولقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم على رأي **ماكس فيبر** بدعوتها للحرية والمساواة بين الناس أثر كبير في الحياة الاجتماعية العميقة، لأن أي تغير يطرأ على ايديولوجية المجتمع لابد أن ينعكس على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية[3] .

---

[1] يوسف عناد زامل ، وسن حمودي حنيوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] مرجع نفسه، 16.

[3] مرجع نفسه، ص17.

**المطلــب الثالــث: نظــريـــــة الجنــدر**

ارتبط مصطلح الجندر بحركات التحرر النسوية، فهو مفهوم خاص بالمرأة أكثر من الرجل، وأن غايته القصوى تحقيق ما يسمى بالنزعة الانثوية في مواجهة المجتمع الذكوري التي أصبحت مطالبها ثقافة سياسية في كل أنحاء أوروبا[1].

وقد ظهر الحركات النسوية بنهاية القرن في فرنسا وبريطانيا وامريكا، إذ بدأت **المدرسة الراديكالية المتطرفة** داخل الحركات النسائية التي تتبنى نهجا عدائيا ضد الرجل وتنظر إلى المرأة مجردة عن سياقها الاجتماعي وهي فيذلك تتجاوز منطلقات الحركات النسوية المعتدلة ( حركات تحرر المرأة)[2].

وكان لانتشار الاتجاهات الديمقراطية والأفكار الإصلاحية وحصول المرأة على جانب مهم من حقوقها السياسية، وتأسيس الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة، إلى أن صار أي مشروع للتنمية السياسية والاجتماعية لا يمكن أن يستثني في برامجه موضوع المرأة وحقوقها السياسية[3].

وقد مكن ارتباط مفهوم الجندر بمفهوم تنمية المرأة من الدخول في مجالات السلطة الاقتصادية والسياسية، وتمكينها من المشاركة في صنع القرار واتخاذه.

وهكذا أصبحت مصطلحي **المشاركة والجندر** جزءا من خطاب التنمية وممارساته.والواقع أن الاهتمام المتزايد بمدخل الجندر يتأسس على محاولة لصياغة نظرية عالمية حول عدم المساواة النوعية وهي تستمد جذورها من نظريات التنمية والتحديث إذ انطلقت عملية التنظير من واقع المرأة الغربية، وأصبح على النساء الغير الغربيات أن يحتذين بهن، وهذا ما يفسر تميز مفهوم الجندر بالمركزية الغربية[4].

---

[1] يوسف عناد زامل ، وسن حمودي حنيوي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] مرجع نفسه، ص17.

[3] مرجع نفسه، ص 18.

[4] مرجع نفسه، ص18.

وأصبحت هذه الحركات الأنثوية في تبنيها مجموعة من الآراء التي تمثل تهديدا مباشرا لكل الأديان والقيم والحضارات الانسانية، خاصة أن هذا الأفكار أضحت تمثل النسق الفكري للعديد من الوكالات الدولية التابعة للغرب والأمم المتحدة، حيث صاغتها في شكل اتفاقيات دولية مفروضة على كافة المجتمعات دون تمييز بين البيئة المختلفة والثقافات.

غير أن علم الجندر من وجهة نظر الكثير يمثل سياقا مهما لمجتمع يريد الانتقال إلى مرحلة المجتمع المدني، حيث تحترم حقوق الانسان وتتساوى الفرص دون التمييز بين أفراد المجتمع الواحد سواء الدين أو العرق أو الجنس[1].

وما يمكن أن نستخلصه أن التقسيمات الاجتماعية أو الطبقية من خلال التحليل الجندري كلها تعود إلى ما تعرضت له المرأة عبر التاريخ من اللامساواة والاضطهاد...إلخ، وأن هذه اللاعدالة من صنع البشر والمجتمع، وهو صيغة نظم نظريات بطرياركية قابلة للتغيير بحيث تأخذ المرأة دورها خارج ما رسمه لها المجتمع والتقليدي وتستطيع أن تغير فكرتها عن نفسها في ذهنها وفي ذهن الرجل[2].

[1] يوسف عناد زامل، وسن حمودي حنيوي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] عواطف مومن، "واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات سياسية معاصرة**، ( جامعة باجي مختار عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص 76.

## خاتمـــــــة الفصـــــل الأول:

تناولنا في هذا الفصل مفاهيم مختلفة متعلقة بالدراسة، اذ لا يمكن الخوض في هذه الأخيرة دون التطرق إليها، فقد تطرقنا الى ماهية المشاركة السياسية والتمكين ومحاولة اعطاء تعريف اجرائي نظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه، بالإضافة الى مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وعرض صور ومستويات هذه المشاركة، ثم تطرقنا الى تطور تدخل المرأة في الحياة السياسية مع تسليط الضوء على موقف الاسلام من مشاركة المرأة سياسيا ،والتعرض للأطر القانونية والتشريعية المنظمة لهذه المشاركة دوليا ومحليا، لنصل في الأخير الى اهم المقاربات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة.

# الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

المبحث الأول:واقع المشاركة السياسية للمرأة

المبحث الثاني: مظاهر المشاركة السياسية للمرأة

المبحث الثالث: تحديات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

المبحث الرابع: أفاق التمكين السياسي للمرأة الجزائرية

## الفصـــــل الثانـــــي: المشاركـــــة السياسيـــــة للمـــرأة الجـزائـريـة

لقد أثبتت المرأة الجزائرية استعدادها للتضحية والكفاح منذ الثورة التحريرية الكبرى من أجل الاستقلال ووحدة الوطن، ولقد كان لها الدور الفعال في المقاومة وفي التصدّي للاستعمار إلى جانب الرجل. وقد سجلّت اسمها من ذهب تاريخيا أمثال **لالة فاطمة نسومر** والتي تعتبر مفخرة وقدوة لكل امرأة جزائرية المدافعة عن كيانها وعن سيادتها الوطنية.

وبقيت صامدة ومكافحة عند اندلاع **الثورة التحريرية الكبرى 1954**، فكانت مناضلة، طبيبة، مرشدة وضحت بنفسها مثل : **حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد**.....

لكن بعد الاستقلال والإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي تتمتع بكامل سيادتها ورموزها الوطنية، لم تأخذ المرأة مكانتها المستحقّة، والتي كانت في مستوى التضحيات الجسام التي قدمتها سابقا، إذ واجهت طغيان مكانة الرجل ولعب الدور السياسي الكامل، دون إعطاء المرأة نصيبها في ذلك، رغم أنّها تلعب دورا فعال في مختلف المستويات، فواجهت المرأة التمييز والتّهميش مدافعة عن وجودها وكيانها كطرف فعال ومهم في بناء أركان الدّولة المستقلّة على جميع الأصعدة.

وعليه فإن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن واقع المشاركة السياسية للمرأة ومظاهر هذه المشاركة، ثم التحديات التي تواجه هذه المشاركة لنصل الى آفاق التمكين السياسي للمرأة، وعلى هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أسياسية بحيث:

- ✓ يتنـــاول المبحـث الأوّل : واقـــع المشـاركـــة السّيـاسيـــة للمـرأة.
- ✓ أمّـا المبحـث الثّـانـي فيتضمّـن: مظاهـــر المشاركـــة السّياسيـة للمـرأة.
- ✓ في حين تطرّق المبحث الثالث إلى: تحدّيات مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- ✓ والمبحـث الـرّابـع تعرّض إلـى: آفـاق التّمكيـن السّيـاسـي للمـرأة الجزائريـــة.

## المبحـث الأول: واقـع المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة

مرّت المرأة الجزائرية بالعديد من المحطات قبل دخولها في الحياة السياسية، فقد عايشت فترة الاستعمار ومكافحته، والثورة التحريرية الكبرى ثم قيام الدولة الجزائرية والنظام السياسي الجزائري، نظام الحزب الواحد والتعددية الحزبية .. إلى غير ذلك.

وقد تكيفت المرأة الجزائرية مع كل هذه التّغيرات بل ونجحت في أن تحوّل كلّ المحن الّتي واجهتها إلى محن للتّقدم إلى الأمام لحين أن وصلت إلى أعلى نسبة مشاركة في المجالس المنتخبة، ونجحت في أن تصبح أول امرأة عربية تترشح لمنصب رئيس الجمهورية، كما نجحت في أن تشكل حزب سياسي مستقل ومعارض، و أن تتسلّل إلى الحياة السياسية وتتقلّد مناصب في الحكومة خلال كلّ عهد لتبرهن المرأة الجزائرية على أنّها مثال للتّحدّي والأمل.

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التطور التاريخي لانخراط المرأة في العمل السياسي ثم الإطار القانوني المحدد لمشاركة المرأة سياسيا، لنصل في الأخير الى توسيع المشاركة السياسية للمرأة.

### المطلـب الأول: التطـور التاريخـي لانخـراط المـرأة فـي العمـل السياسـي

إن عهد المرأة الجزائرية بالسياسة قديم سجلته الحقب على امتدادها وتعدّت شهرة بعضهن حد الأسطورة، بداية من زمن **الكاهنـة** إلى **العهـد الإسلامـي** ومنه في **الدولـة الزّيانيّـة** تحديدا حيث تصدّرن المجالس العلمية والأدبية مثل **غزالـة أم شبيـب** و **أم مـاطوس**، وفي العهد العثماني ذكر التاريخ **علجيـة بنـت بـوعزيـز** التي كانت سببا في هزيمة قوّات **بـاي قسنطينـة سنـة 1724** وكذا **الدّايخـة بنـت محمّد بـن قانـة**[1].

[1] عبد القادر علال، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ...بين المحفزات والمعوقات"، **مجلة الدراسات القانونية و السياسية**، مج4، عد 20، جوان 2020، ص 257.

وقد عبّرت المرأة الجزائرية عن نفسها بقوة فترة الاستعمار وبرهنت على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة من أجل الاستقلال أمثال **لالة فاطمة نسومر** والتي تعتبر مفخرة وقدوة لكل امرأة جزائرية المدافعة عن كيانها وعن سيادتها الوطنية ،كما أثبتت وجودها بقوة في ثورة التحرير الكبرى وظلت محافظة على دورها المحوري في العبور بالجزائر من هذه الأزمات والأحداث خاصة بعد الاستقلال أمثال **جميلة بوحيرد، حسيبة بن بوعلي**...وغيرهن من الأسماء[1].

لقد اختلفت مكانة المرأة الجزائرية اختلافا كثيرًا بعد الثورة فقد شهدت مكانتها الاجتماعية والثقافية والعلمية تغييرًا كبيرًا بسبب النهج الاشتراكي الذي أتبعته الجزائر في هذه الفترة، حيث قامت الجزائر بإقرار مجانية التعليم الأمر الذي أدى إلى انتشار التعليم وسط الإناث وانعكس بالطبع على وضعية المرأة في المجتمع وجعلها تصل إلى أعلى المستويات الدراسية، لكن هذا التقدم الذي حققته المرأة في مجال التعليم لم يصاحبه أي تقدم في مجال العمل[2].

وكان دخول المرأة محدودا أيضًا في مجال العمل السياسي لدرجة أن الجزائر في الفترة **من 1963 إلى 1988** لم تعرف سوى تنظيم نسوي وحيد يحتكر تنظيم المرأة الجزائرية وهو "**الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات**"، وقد تأخر تعيين أول امرأة في منصب وزاري إلى غاية **1982** المتمثل في **زهور ونيسي** بسبب ضعف تمثيل المرأة في المجالس الإنتخابية وفي المناصب العليا بعد الاستقلال[3].

---

[1] محمد عواض، "المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ودورها في الحياة الحزبية : 2000-2020 "،**المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية**، 28 سبتمبر 2021 ، تم اتصفح الموقع بتاريخ 2022/04/03 على الساعة 21:30 . https://democraticac.de /?p=77530

[2] محمد عواض، مرجع نفسه.

[3] مرجع نفسه.

وعلى صعيد آخر لعبت أيضًا أوضاع المجتمع الجزائري دورا غير مباشر في تطويق المشاركة السياسية للمرأة، إذ أن المجتمع الجزائري كانت تحكمه مجموعة من العادات والتقاليد البالية كعدم تعليم البنات وعدم إعطاء المرأة حقها في الميراث وحتى حقها في الرعاية والاهتمام ، وهو وضع كان سائدا في سائر المجتمع العربي، إذ أن النظرة العربية للمرأة كانت دائمًا مرتكزة على أن المرأة هي حرمة البيت وشرفه، ولكن هذا الأمر كان يحمل في طياته إقصاءً للمرأة من العمل والحياة وكذلك المشاركة السياسية [1].

لقد كانت لأحداث أكتوبر 1988 الدور الكبير في التحول الجذري الذي شهدته الساحة السياسية الجزائرية، والتوجه نحو التعددية الحزبية والثقافية وحرية التعبير. وبعد اقصاء الاسلاميين من الساحة السياسية بعد وصولوهم اليها عن طريق الانتخابات كان أكبر هوسهم هو المرأة، فلقد طالت مضايقاتهم المرأة العاملة وحتى الطالبات في الجامعات والثانويات بحجة الالتزام باللباس الشرعي حفاظا على العفة والكرامة وأن مكانها هو البيت لتنشئة الأسرة[2].

وفي ظل التجاذب في الايديولوجيات التي عرفته البلاد في تلك الفترة، وعدم السيطرة على الوضع العام خاصة المستوى الأمني، وجدت المرأة نفسها في قلب تلك التداخلات السياسية منها نضالها للمشروع التكنوقراطي الذي اتهمها بالانحراف عن الهوية الاسلامية بخروجها الى المجال العام[3].

وفي خضم ذلك الوضع المشحون بالعنف ظهرت نخبة من النساء المثقفات الناشطات في حقوق الإنسان وفي المجال السياسي، حيث عملت جاهدة من أجل الدفاع عن حقوق المرأة في العمل وفي الحرية والعيش، وطالت حتى نساء الأرياف والمناطق المعزولة من خلال البرامج التي تبنتها هذه الحركة النسوية[4].

---

[1] محمد عواض، مرجع سبق ذكره.
[2] صحبية حمداد، مرجع سبق ذكره، ص 93.
[3] مرجع نفسه ،ص 94.
[4] مرجع نفسه، ص94.

فالدور الذي لعبته الجمعيات النسائية بالجزائر دور مهم وفعال في الحياة السياسية، من خلال تمثيل فئة النساء في سلطة البلاد، فهذه الجمعيات يمكن اعتبارها كفضاء لانجاز وتطوير التمثيل السياسي خاصة في الوقت الحالي، الذي أصبح فيه الوسط الجمعوي وسطا مهما سياسيا للمجتمع المدني[1].

وقد أبدت الدولة اهتمامها بقضايا المرأة من خلال مشاركتها في المحافل الدولية من أجلها، منها الدورة الثالثة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في أديس أبابا في **06 جويلية 2004** حول **النوع الاجتماعي**، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية وتعدت بتوفير ميع الظروف والوسائل لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها كاملة[2].

والملاحظ أن الدولة الجزائرية فتحت المجال أمام النساء ليشاركن مثل الرجال بشكل ملموس، من خلال تقلد عدة مناصب سياسية، اقتصادية، تربوية وثقافية؛ من خلال السياسية المنتهجة لتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

فالمرأة استطاعت خاصة خلال الفترة الأخيرة أن ترتقي إلى المناصب الوزارية، وتعددت مهامها وأصبحت طرفا فاعلا في النشاط الاقتصادي و الخدماتي، خاصة وأن الدولة تسعى لتحقيق الديمقراطية وتعزيزها، وبذلك أصبحت المرأة أكثر ثقة بنفسها في الطالبة بحقوقها وتحسين ظروفها الاجتماعية[3].

من خلال ماسبق نجد أنّ المرأة الجزائرية قطعت شوطا كبيرا من النضال والكفاح للوصول إلى ماهي عليه الآن، وفرض وجودها في الحياة السياسية وكذا المجالات الأخرى باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع وأيضا كفرد منه تتمتع بكل الحقوق.

---

[1] صحبية حمداد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] مرجع نفسه، ص 101.

[3] مرجع نفسه، ص 102.

**المطلب الثانـي: الإطـار القـانـونـي المحـدد لمشـاركـة المـرأة**

منذ الاستقلال تبنت الجزائر عدّة دساتير بصفة متتالية منذ **سنة 1963**، بعدها **سنة 1973** و**دستور1989** الذي لعب دورا اساسيا للتفتح نحو التعددية الحزبية، والتفتح الاقتصادي، ثم **دستور 1996** المعدل للدستور السابق والذي بدوره تعدل **سنة 2008** لتليها تعديلات اخرى آخرها الدستور الجديد المعدل **سنة 2020** والمصادق عليه.

والملاحظ لمجمل هذه الدساتير أنها تشترك في النقاط التالية:

- ✓ التوافق مع المبادئ العالمية لحقوق الانسان.
- ✓ الاعـــــلان عـــن حقـــوق الانســان.
- ✓ المســـــــــــاواة بيـــــن الجنسيـــــن.
- ✓ مساواة مشاركة في الحقوق السياسية ( التصويت و التّرشح).
- ✓ تكامل القواعد المصادق عليها مع النظام القانوني في الجزائر.[1]

سوف نعرض أهم الأطر القانونية المكرّسة لمشاركة المرأة في الصّكوك الدّولية وفي الدّساتير الجزائرية ومختلف القوانين المحليّة.

1-**الأطـر المكرّسـة فـي الصكـوك الدوليـة:** تمثلت في الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر لتعزيز مكانة المرأة سياسيا:

- **الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتعزيز الحقوق السياسية للمرأة والمصادق عليها من طرف الجزائر:** لقد تمكنت المرأة الجزائرية من دخول البرلمان **سنة 1977** من خلال اعتراف الجزائر بالحقوق السياسية للمرأة بعد الاستقلال وأثناء الحزب الواحد، وزاد حظوظها في المشاركة السياسية في ظل التعددية الحزبية. وقد تبنت الجزائر خطة عمل **بكين** الصادرة عن **المؤتمر العالمي للمرأة عام 1995**، والذي يدعو الحكومات الى

[1] حريزي زكرياء،"المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة**،( جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص ص 105-106.

زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، بالإضافة الى تقديم الجزائر تقريرها الى لجنة القضاء على ميع اشكال التمييز ضد المرأة سنة 1998 وفقا **للمادة 18** من **اتفاقية 1979** •.

وكانت الجزائر قد صادقت على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة خاصة، وتأكيدا على ذلك نص المشرّع الجزائري في **المادة 132 من دستور 1996** على سمو المعاهدات المصادق عليه من طرف رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور على القانون بغية التكريس الفعلي للحقوق السياسية للمرأة في تشريعاتها الوطنية، وهو ما أُكد من خلال نص **المادة 150** من التعديل الدستوري **لسنة 2016** [1].

**2-الأطـر القانـونيـة المكرّسـة فـي الدساتيـر الجـزائـريـة:** لقد منحت الجزائر حق الانتخاب للمرأة **عام 1962**، حيث دخلت المرأة الجزائرية البرلمان في نفس العام.

كما نصت مختلف الدساتير الجزائرية على المساواة، التي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق لسياسات تمكين المرأة من حقوقها السياسية وإقحامها في تشكيل الحكومات وتقلدا مناصب سياسية مختلفة[2].

ولقد نص دستور الجزائر **لسنة 1963**، والذي يعتبر أوّل تشريع للدولة الجزائرية المستقلة في **المادة 12** على مبدأ المساواة بين كل المواطنين من الجنسين في الحقوق والواجبات، ومحاربة كل تمييز[3]، وهو ما نصّ عليه أيضا **دستور 1979** حيث نصّت

---

• تطلب المادة 71 من اتفاقية 1979 من الدول الأطراف تقديم تقريرها الابتدائي في غضون سنة من الانضمام الى الاتفاقية ، وقد انضمت الجزائر الى الاتفاقية في 22 جانفي 1996.

[1] علي قندوز، ابراهيم بن داود، "التكريس التشريعي والمؤسساتي للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وانعكاسه على واقع مشاركتها السياسية في المجلس المحلية المنتخبة 1997-2012"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مج7، عد2، 2020، ص 413.

[2] مرجع نفسه، ص 414.

[3] مرجع نفسه، ص 415.

**المادة 42** منه على حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. كما جاء **دستور 1989** من خلال مواده **29 و 31** وخاصة **المادة 55** والمعدّل باستفتاء **28 نوفمبر 1996** بـأن جميع أفراد المجتمع متساوون أمام القانون.

ومنه يمكننا الإشارة إلى أنّ الدساتير الجزائرية الصادرة بعد الاستقلال تضمّنت نصوصا على مختلف الحقوق الأساسية لحقوق الانسان دون تمييز بين الرجل والمرأة خاصة.

ولقد أصبحت المرأة الجزائرية تمتلك حظا أوفر ومشاركة سياسية أوسع بعد التعديل الدستوري في **نوفمبر 2008**، حيث كانت هذه السنة بمثابة قفزة نوعية للمرأة الجزائرية بعد إعادة القانون العضوي الذي يسمح بتطبيق المادة **31 مكرر** والمتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة، حيث حدّد القانون العضوي كيفية تطبيق هذه المادة والذي جاء أيضا بنسب مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة[1].

وتضيف **المادة 35** من **دستور سنة 2016** بأنّ الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. كما تضيف **المادة 36** منه على "أنّ الدولة تعمل على التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية على مستوى المؤسسات" [2].

**3-الأطـر المكرّسـة فـي القوانيـن:** تم وضع المعالم الأولى لترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية، بموجب تعديـل **دستـور 28 فيفـري 1996**، فقد نص على المساواة القانونية بما فيها المساواة بين الرجل والمرأة، خاصة الأمور السياسية حيث يحق للمرأة الترشح

[1] عطاء الله خضرون، ابتسام فاطمة الزهراء شقاف، " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين النصوص القانونية وقيود الواقع"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، عد6، جوان 2017، ص284.

[2] مرجع نفسه، ص285.

لمناصب سياسية[1]. وقد جاءت **المـادة 31 مكـرّر** مـن نـص التعديل: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، على أن يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة " [2].

تم إعادة تكييف مختلف القوانين الجزائرية المتعلقة بضمان تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وتأكيدا على ذلك صدرت مجموعة من القوانين في هذا الإطار:

أ- **القانون العضوي 12-03** المحدد لكيفيات حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، ودخل حيّز التنفيذ هذا القانون في الانتخابات التشريعية والمحليّة **سنة 2012**، والذي سمح بارتفاع حصة العنصر النسوي داخل الهيئات المنتخبة بفضل **نظام الكوتا** الإجباري[3].

ب-**القانون العضوي 12-04** المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث كرّس القانون تواجد المرأة في جميع مراحل تشكيل الأحزاب، بدءا بمرحلة الانخراط والتصريح إلى مرحلة التصريح بتأسيس الحزب.

ج-**الأمر 12-01 المؤرخ في 2012/01/13** والذي يحدّد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان والمجلس الشعبي الوطني، وذلك برفع عدد المقاعد في 14 ولاية من 4 إلى 5 مقاعد ليصبح التمثيل النسوي 30 % بدلا من 20% [4].

**المطلـب الثالـث: توسيـع المشاركـة السياسيـة للمـرأة الجزائـريـة**

رغم اعتراف القانون بحق المرأة الجزائرية في ممارسة حقوقها المدنية وكذا السياسية المكفولة بالحماية الدولية والدستورية والتشريعية وأيضا المؤسساتية، إلا أنها لم تحظ بمكانة

[1] Amine khaled hartani, "Femme et representation politique en algerie", **revue algerienne des sciences juridiques economiques et politiques**, n 03, 2003, pp47-48.

[2] عطاء الله خضرون، ابتسام فاطمة الزهراء شقاف، مرجع سبق ذكره، ص 417.

[3] مرجع نفسه، ص 418.

[4] مرجع نفسه، ص 419.

متميزة في مواقع السلطة وصنع القرار مثل الرجل، حتى جاء دستور 2008 وأكد على توجه الجزائر نحو ترقية المشاركة السياسية للمرأة وتوسيعها ضمن المجالس المنتخبة هذا مانص عليه في المادة 31 مكرر منه، حيث صدر القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 تطبيقا للمادة السابقة والذي يقضي بموجبه توسيع تمثيل المراة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو مايعرف بنظام الكوتا[1].

شكّل **نظام الكوتا** أو ما يعرف **بنظام الحصص** شكلا من أشكال التدخل لتحقيق التمكين السياسي للمرأة من خلال توسيع مشاركتها ضن قوائم المترشحين، وفي المقاعد المتنافس عليه من قبل الأحزاب للقضاء على جميع أشكال التمييز الممارس ضد المرأة، كم جاء في القانون العضوي في **مادته 8** على : " يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرّة أو مقدمة من حزب أو عدّة أحزاب سياسية من النسب المحددة أدناه حسب المقاعد المتنافس عليها[2]:

**انتخـابـات المجلـس الشعبـي الوطنـي:**

- 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي 04 مقاعد.
- 30 %عندا يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 05 مقاعد.
- 35 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 14 مقعدا.
- 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 32 مقعدا.
- 50 %بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

[1] شريفة بن حودة و فريدة غرابي، "المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي**، ( جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ، سنة 2019- 2020)، ص ص 35-36.

[2] سميرة بوشعالة، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح والتحدّي"، **مجلة المعيار**، مج23، عد45، سنة 2019، ص 1106.

**انتخـابــات المجـالـس الشعبيــة الولائيــة:**

- 30%عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 43 و 47 مقعدا.
- 35%عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.[1]

**انتخــابــات المجــالـــس الشعبيـــة:**

- 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن ( 20.000 نسمة ).

ولضمان تطبيق هذه النسب نص المشرّع على أن عدم الالتزام بنصوص هذا القانون يؤدّي إلى رفض قائمة الترشيحات المخالفة للشرط المنصوص عليه في **المادة 02**، كما نص المشرّع على ضرورة التصريح بجنس المترشح. وقد أدخلت السلطة التشريعية حافزا متمثلا في توفير مساعدة مالية خاصة للأحزاب السياسية وفقا لعدد المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائيـة والبرلمان؛ وذلك لتحفيز الأحزاب على منح المزيد من الفرص وضمان مشاركة جميع المواطنين والمواطنات في العملية السياسية[2].

تطبيق **نظـام الكوتـا** أعطى نتائج ايجابية للمشاركة السياسية للعنصر النسوي داخل الأحزاب استجابة للتحولات المتعددة التي شهدتها الجزائر، فنظام **الكوتــا** واد من حضور المرأة في الانتخابات وعمليات اتخاذ القرار والقيادة؛ وهذا ما شجعها على ممارسة حقها السياسي مساواة بالرجل[3].

لكن في المقابل أدّى تطبيق **نظـام الكوتـا** إلى حشو القوائم الانتخابية بالنساء، دون الأخذ بالاعتبار مستواهن الثقافي أو نضالهن ضمن تشكيلات سياسية مشاركة في

---

[1] زينب لموشي، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل"، **مجلة تاريخ العلوم**، (جامعة زيان عاشور الجلفة)، عد7، مارس 2017، ص 55.

[2] سميرة بوشعالة، مرجع سبق ذكره، ص 1107.

[3] مرجع نفسه، ص 1108.

الانتخابات التشريعية خاصة في انتخابات سنة 2012 التي أكدّت ذلك من خلال وصول نساء الى البرلمان لا يملكن أدنى مستوى ثقافي أو تاريخ نضالي [1].

دفعت هذه الآثار السلبية **لنظام الكوتا** الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون إلى إقرار قانون جديد في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ **21 مارس 2021** وهو قانون المناصفة عوضا من **قانون الكوتا**، والذي يلزم بترشح نصف النساء في القوائم المنافسة؛ وقد أثار انتقادات واسعة لأنه لا يعزز مكانة المرأة في الساحة السياسية وإنما يقضي عليها تحت غطاء تجسيد المساواة بين الرجل والمرأة[2].

وفي هذا الإطار تجيز المادة رقم 317 من القانون الانتخابي الجديد على تعطيل مؤقت للمادة 202 من القانون الانتخابي والتي نصت على المناصفة في الترشيحات كشرط لقبول القوائم، مما يؤدي الى تقليص حظوظ المرأة؛ وهو ما حدث في الانتخابات الأخيرة حيث تم الاستغناء عن العنصر النسوي خاصة في المدن الداخلية بسبب العقبات الاجتماعية التي تمنع المرأة من لمشاركة السياسية[3]، حيث تراجع تمثيل المرأة إلى 18 % من اجمالي المقاعد في البرلمان خلال نتائج انتخابات جوان 2021، فقد تحصلت المرأة على 34 مقعد فقط رغم تقليص عدد مقاعد البرلمان الى407 بعد أن كان462 وهو ما مثل نسبة 08% [4].

---

[1] سمير بوشعالة، مرجع سبق ذكره، ص1109.

[2] أحمد مرواني، " المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنان إلى الخلف"، منتدى فكرة ، 15 سبتمبر 2021، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2022/04/23 على الساعة 23:00 .
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almrat-walsyast-fy-aljzayr-khtwt-llamam-wathntan-aly-alkhlf

[3] أحمد مرواني، مرجع نفسه.

[4] فايزة مدافر، " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، مج58، عد5، ديسمبر 2021، ص 197.

## المبحـث الثانـي: مظـاهـر المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة

أصبحت مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة وغاية في نفس الوقت، فدخول المرأة مواقع السلطة، وصنع القرار يعتبر مؤشرا جيدا لمبدأ المساواة وإتاحة الفرص أمام المرأة؛ من خلال مشاركة المرأة في عدّة مجالات نذكر منها:

### المطلـب الأول: مشـاركـة المـرأة فـي المجالس المنتخبة

رغم تبني المنظومة القانونية الجزائرية لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة منذ الاستقلال، ظل التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية ضعيفا سواء على المستوى الوطني أو المحلي حتى صدور القانون العضوي **03/12** الذي أعطى قفزة نوعية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. غير أن قانون الانتخابات **01/21** أعاد المرأة الجزائرية إلى بداية نضالها السياسي[1].

حيث تشير الاحصائيات الى أنّ التمثيل السياسي للمرأة قد عرف ارتفاعا خلال انتخابات **2012 الى 145 امرأة** في المجلس الشعبي الوطني مقارنة **بسنة 2007** حيث كان العدد **31 امرأة** أي بنسبة **31.52 %**، رغم تلك الانتقادات التي وجهت لتطبيق القانون **12-03**[2].

في حين عرفت الانتخابات التشريعية التي جرت في **04 ماي 2017** تراجعا لنسبة تمثيل النساء على مستوى المجلس الشعبي الوطني، فمن **146 امرأة سنة 2012** إلى **120 امرأة**. ورغم هذا التراجع ظل تمثيل النساء في البرلمان الجزائري مرتفعا مقارنة بالسابق، مما جعل الجزائر تتصدر قائمة الدول العربية من حيث التمثيل النسوي في البرلمان[3].

---

[1] فايزة مدافر، مرجع سق ذكره، ص 196.

[2] مرجع نفسه، ص 197.

[3] مرجع نفسه، ص197.

لم تختلف مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة كثيرا عن المجلس الشعبي الوطني، حيث عرف عدد النساء المرشحات في الانتخابات تزايدا مقارنة بسنوات ما بعد الاستقلال، ففي **سنة 1967** لم يتجاوز عدد النساء المرشحات **206 امرأة**، في حين عرفت قفزة نوعية الانتخابات المحلية لسنة **2021** في مجال ترشح النساء إلى **24891 امرأة مرشحة** فازت منهن **4120 امرأة** [1].

كما انتقل معدل تمثيل النساء في المجالس المحلية إلى **27.5 % سنة 2017** رغم الصعوبات التي واجهت الأحزاب في ادراج النساء ضمن القوائم الانتخابية. أما أخر انتخابات محلية التي أجريت في **27 نوفبر 2021** فقد شهدت غياب العنصر النسوي في القوائم الانتخابية الأمر الذي أدّى الى تراجع نسبة تواجد المرأة في هذه المجالس الى **7%**[2]. وهو نفسه ماحدث بالنسبة لمشاركة المرأة في المجالس الولائية.

**المطلب الثاني:مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار**

إن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار مكفولة دستوريا وقانونيا رغم المشاركة الضئيلة لها مقارنة بالرجل، لكن هناك اتجاه جديد نحو زيادة هذه المشاركة من خلال تعيين المرأة في أجهزة الدولة، وهن إطارات سامية متحصلة عللى شهادات جامعية ويتمتعن بخبرة مهنية وسلطة القرار.

قدّرت نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدءا من منصب سفيرة بـ **25.63 %** من مجموع العاملين **سنة 2009**، وقد تم تعيين وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية، كما رشحن انفسهن للمناصب الانتخابية في منظومة الامم المتحدة [3].

[1] فايزة مدافر، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2] مرجع نفسه، ص 199.

[3] زكرياء حريزي، مرجع سبق ذكره ، ص122.

إن التحسن الملحوظ رغم أنه طفيف على مستوى الوظائف والخدمات الدبلوماسية، لا يعكس الحضور القوي للمرأة في مناصب حساسة، إذ تبقى مشاركة المرأة في هذا المجال لا تحقق مبدأ المساواة ولا رغبة النساء في تقلد المراكز القيادية، ولا يتماشى حتى ما ينص عليه الدستور وما تضمنته المواثيق الدولية من حقوق سياسية للمرأة.

أما في مجال الأمن الوطني فتشكل المرأة 50 % من عناصر الشرطة القضائية، إضافة الى تقلدها مناصب حساسة أخرى، فبعد منصب وزيرة وسفيرة ورئيسة الحزب، هناك أيضا المرأة الجنرال، وهذا كله راجع حسب الخبراء الى الانضباط ولصغر سنها نسبيا حيث كانت السيدة **عرون فاطمة الزهراء** أول امرأة جزائرية تترقى الى هذه الرتبة **سنة 2007** رفقة 14 آخرين في تاريخ الجزائر المستقلة، وكان هذا بدف ضمان مكانة المرأة في صفوف المؤسسة العسكرية وتعزيز الكفاءات العسكرية[1].

والملاحظ أن عدد النساء الجزائريات المتوليات لهذه الوظائف ليس متناسبا مع عدد الجزائريات رفقة المتخرجات من المدارس الكبرى وغيرها، فإن الانفتاح على النساء المسجل في هذه الوظائف التي كانت لفترة طويلة جدا حكرا على الرجال، يعتبر انفتاحا مهمًا، لأنه يبشر بمستقبل أفضل فيما يخص تولي النساء لمناصب صنع القرار، كما أنه يؤشر لايلاء أهمية أكثر للنوع الاجتماعي في السياسات القطاعية ولحضور أهم للمرأة في الدوائر السياسية[2].

وبالرغم من كل ذلك إلا أنه هناك ضعف يميز تواجد المرأة في مراكز القرار السياسي، أو الوظائف العليا للدولة، التي يبقى الوصول إليها رهنا بالإرادة السياسية.

[1] زكرياء حريزي، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

[2] عواطف مومن،"واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 160.

**المطلـــب الثالـث: مشاركـة المـرأة الجزائريـة فـي المؤسسـات السياسيـة غيـر الرسمية**

تتمثل المؤسسات السياسية غير الرسمية في مؤسسات المجتمع المدني، حيث عرف المجتمع المدني على أنه: "مجموع التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والتعاون والتنافس، الصراع السلمي مع توفر قيم ومبادئ العمل الإنساني والإدارة السلمية في التنوع والاختلاف، وهي لا تهدف إلى الربح ولا ترتبط بالحكومة وتتلاقى طوعيا حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة، وتقع في موقع ما بين السلطة ومؤسساتها من جهة والقطاعات الأخرى من جهة أخرى"[1]. ويشمل المجتمع المدني كلا من الجمعيات والنقابات والأحزاب والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي[2].

منذ الاستقلال وحتى عام 1989 كانت عملية اعادة هيكلة المجتمع الجزائري خاضعة لمنطق الهيمنة والمراقبة عن قرب من طرف السلطات المتتالية، وذلك في مجالات الحياة الاجتماعية وبخاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولكي تحقق مبتغاها عمدت الدولة الى خلق أشكال من التجنيد والتنظيمات الاجتماعية كالمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية، قصد تطويق الفئات الاجتماعية المختلفة وإفشال أي محاولة بروز تنظيم اجتماعي خارج اطارها الرسمي والمؤسسي[3].

لكن بعد الثمانينات وتزامنا مع الانفتاح والتحولات السريعة، خاصة بعد **أحداث أكتوبر 1988** بالجزائر، أُجْبِرَتْ الدولة على الاقتناع بضرورة التعددية الحزبية وكذا الجمعوية،

---

[1] خليل احمد العيد فهيمة، "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، (ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث، الكويت 10-11 أفريل 2006)، ص09.

[2] عواطف مومن،"واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] زكرياء حريزي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

توجها منا نحو الديمقراطية، ومنحت الحرية والشفافية للمشاركة الحقيقية للأحزاب والجمعيات من بينها الجمعيات النسوية دون ضغط عليها أو اكراه[1].

ومع صدور قانون **4 ديسمبر 1991** المتعلق بالجمعيات، تعددت هذه الأخيرة من حيث عددها وتنوعها ومواضيعها وكذا مجال تدخلها، وأيضا الفئات الاجتماعية التي تنشطها. ويمكن تصنيفه هذه المنظمات الى:

- **الجمعيات الخيرية النسائية** وهي أكثر انتشارا وعراقة.
- **الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب** وهي نوعان: الاولى تابعة **لأحزاب المعارضة** ذات طابع ايديولجي، والثانية تابعة **للأحزاب الموالية للنظام** ذات طابع فكري موالي للحزب الحاكم مثل **الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات unfa** .
- **الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة (النقابات المهنية أو العمالية)**، مثل لجنة المرأة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة المرأة في الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان الى غير ذلك من الهيئات.
- **النوادي النسائية**، ومجموع **التنظيمات غير المندرجة** ضمن أي تنظيم من التنظيمات السابقة[2].

كان هدف هذه الحركات النسوية هو تحسين القانون الشخصي للمرأة الجزائرية عن طريق تدخلات سياسية، بالإضافة الى أنها تميزت بمبادرات كثيفة ومتعددة، واستطاعت أن تكون قوة مضادة خاصة في فترة ما سمي بالإرهاب.

وقد تبنت خلال الدورة العالمية الرابعة للمساء المنعقدة في بكين في سبمتبر 1994 العديد من بنود الاتفاقية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة كشرط للعدالة الاجتماعية ولتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع[3].

---

[1] زكرياء حريزي، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[3] مرجع نفسه، ص130.

وفي المقابل هناك طرح مفاده أن ما وصلت اليه المرأة من مواقع سياسية واجتماعية لم يكن نتاج نضال نسوي بل في اطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري اما الجهات والهيئات العالمية المتمة بحقوق الانسان والدفاع عن حقوق المرأة بالدرجة الأولى وذلك راجع لعجز الجمعيات النسوية عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن أكثر من نصف ديمغرافية الجزائر نساء[1] .

من خلال ما سبق نجد أن تواجد المرأة عموما في المعيات وكذا الاحزاب يعتبر مؤشرا هاما في درجة المشاركة السياسية لأنها تسمح لها بالتعبير عن أرائها المختلفة وممارسة حقوقها السياسية والدفاع عنها، من خلال تمثيل النساء، مما يساهم في تكريس الديمقراطية.

## المبحـث الثالـث: تحدّيـات مشـاركـة المـرأة فـي الحيـاة السيـاسيـة

واجهت المرأة في الجزائر عدّة تحديات رغم الامتيازات والحقوق المختلفة التي تحصلت عليها، خاصة في الفترات الأخيرة حيث زاد الاهتمام بقضايا المرأة، إلاّ أنّ النتائج التي تحصلت عليها لم تعكس الأثر الحقيقي لتلك الامتيازات.

وعليه يمكن القول أن المرأة في الجزائر تواجه العديد من التحديات وعلى مستويات مختلفة، والتي تؤدي باستمرار إلى عدم حصولها على حقها الطبيعي في المشاركة السياسية، حيث أن إقصاء أو تهميش المرأة يؤدي إلى إبطاء عجلة التنمية وعدم تحقيق الديمقراطية. إذن يمكن عرض المشكلات التي تواجه المرأة الجزائرية في عملية المشاركة السياسية من خلال المطالب التالية:

### المطلـب الأول: التّحدّيـات السيـاسيـة

تؤدي التحديات السياسية والأمنية دورا هاما أمام مشاركة المرأة سياسيا، لأنهما يعتبران كحاجز تضعه الدولة لتقييد وتقليص مجالات مشاركة المرأة .

[1] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص 130.

رغم اختلاف الأنظمة في الدول العربية لكن التحديات التي تواجهها المرأة في المرحلة الانتقالية من التقليدية إلى الحديثة، ومن الأنظمة الحزبية الأحادية إلى الأنظمة الحزبية التّعددية، متشابهة إلى درجة كبيرة، كما أن العوامل التي تحد وتقلص من مشاركة المرأة السياسية تحمل العديد من العناصر المشتركة[1]. هذه العناصر هي:

- ✓ **المنـــاخ الانتخـابـي:** حيث يؤثر سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، إذ تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، مما أدّى إلى امتناع النساء عن المشاركة، فخلال فترة العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر لم تشارك النساء خوفا من الجماعات الدّينية المتعصبة، ولا يرغبن في ترشيح أنفسهن خوفا من التشهير بهن وتلويث سمعتهن بسبب ضعف القدرة على تسديد تكاليف الدّعاية الانتخابية المالية[2]. بل والأكثر من ذلك أن أغلبية النساء خاصة الطبقة المثقفة منهن يرفضن التّوجه إلى مراكز الاقتراع ظنا منهن أن الإدلاء بأصواتهن لا يغير من شيء، ولا يعبر عن إرادتهن الحقيقية بسبب التزوير في الانتخابات.هذه الظاهرة التي انتشرت وبحجم كبير في الجزائر دون أي حاجز أو رقابة على الانتخابات وعلى جميع المستويات.

هـذا وبالإضافـة إلـى هيمنـة الفكـر القبلـي والطائفـي والعشائـري علـى نظـام الانتخابـات، حيـث يتقـدم المترشـح للانتخابـات ممثـلا للقبيـلة وليس كفـرد بحكم العـرف السائـد، فهـو نظـام يطغـى علـى المنافسـات السياسيـة وبالتّالـــي عـــدم الشّعـور بالمواطنـة، ممّـا يجعـل النسـاء مستبعدات مـن الفـوز فـي الانتخابـات[3].

---

[1] ايمان بيبرس ، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، (القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة ADEW، بد س ن)، ص23.

[2] مرجع نفسه، ص23.

[3] _ "**المشاركة السياسية للمرأة دلالات ومؤشرات انتخابات المجالس الشعبية والمحلية عام 2002**"، (الأردن: جمعية المرأة والمجتمع، 2002)، ص24.

✓ **نظـــام الأحـــزاب السيـــاسيـــة:** بالرغم من التّعددية الحزبية المصرّح بها في الجزائر، إلاّ أنّ النّظام السائد هو نظام الحزب الواحد المهيمن، ولا تشارك في الانتخابات إلا الأحزاب المعترف بها سياسيا وقانونيا باعتبارها أحزابا قريبة من الحزب الحاكم، حيث تقوم بمعارضة شكلية، لكن الحقيقة أنها موالية للحزب الحاكم، حتى لا تخسر مقاعد في السلطة لو كانت منافسة ومعارضة بشدّة، لذلك نجد نسبة المشاركة قليلة سواء المواطنات أو حتى المواطنين في العمل السياسي، هو السبب الرئيسي لعدم اهتمامهم بالوضع السياسي في البلاد[1]، حيث أن أغلبية المنتمين إلى الأحزاب خاصة الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) تكون بدافع مصلحي و منفعي لا أكثر.

هذا وبالإضافة إلى تراجع جماهيرية الأحزاب، وعدم قدرتها على تجديد نفسها وأعضائـها بسبـب عـدم ايجـاد بدائـل للسياسـات الحاليـة وحلـول للمشاكـل التـي يواجهـها المواطنـون يوميـا.وتفرد قـادة الأحزاب بعملية صنع القرار في داخلها، ما أحـدث ما يعـرف بالاغتـراب السياسـي، وهو العـزوف الواضح لدى المواطنين عن الانضمـــام والمشاركـة فـي هـذه الأحزاب[2].

وبما أنّ المرأة جزء من هـذا المجتمع تتأثر بكل مؤثراتـه سلبا وإيجابا، لكون هــذه الأحـزاب لـم تـول اهتمامـا بالــغا وكافيـا بقضايـا المرأة ولـم نلمس ذلك في برامجـها[3].

---

[1] سلطان ناجي أوراس، "تحد صعب وتجربة شخصية عن انتخابات اليمن"، **ندوة المرأة والمشاركة السياسية في العالم**، ( عمان، جويلية 1998)، ص75.

[2] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[3] عبد الخالق اللواتية طاهرة، "التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة العربية"، (ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية حول دور النساء العربيات المبدعات في تحقيق التنمية الشاملة، عمان، 06-08 ديسمبر 2009 )، ص ص12-13.

- ✓ **ضعـف وهشـاشـة الدّعـم الحزبـي للمـرأة:** حيث أن معظم الأحزاب الجزائرية لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام، وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك[1].فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة هدفها المعلن عنه تفعيل العضوية النسائية.

ومن ناحيـة أخرى نجـد أنّ الأحـزاب غيـر متحمسـة لترشيـح النسـاء في قوائمـها، حتـى الأحزاب التي تترأسـها نسـاء على غرار حـزب العمال، واهتمـام هـذه الأحـزاب بالمـرأة ظرفـي ترتكـز غالـبا علـى منطـق المصلـحة.

ورغـم التقـدم الملحـوظ فنظـام الحصص أي الكوتـا باعتبـاره مـن الآليـات التـي تساعد على دخـول المرأة الأحزاب السياسية، والهيئـات القيادية للأحـزاب يظـل غيـر كـاف، فـي التغييـرات التـي شهدتـها الانتخابـات الأخيـرة.

- ✓ **تراجـع مكانـة المـرأة داخـل منظمـات المجتمـع المدنـي:** إذ لا تتعامل هذه الأخيرة بدية مع قضايا المرأة الجزائرية، ويعود ذلك لعدّة أسباب من بينها عدم قناعة بعض المنظمات بقضية المراة كقضية مجتمعية لا يمكن تجاوزها إذا أردنا الحديث عن مجتمع مدني تسوده العدالة والمساواة، بالإضافة إلى ترك قضايا المرأة للمنظمات النسوية تقوم بها لوحدها[2].

ورغم أن بعض هذه المنظمات قد أضافت برامج للعمل مع قضايا المرأة، إلا أن معظم هـذه البرامـج جاءت للتجاوب مع سياسـات الممولين، في حين هناك منظمـات قليـــلة تهتـم فعليـا بقضيـة المـرأة وأنجبت خطابـا واضحـا نحو ذلك[3].

---

[1] ايمان بيبرس، مرجع سبق ذكره، ص.23.

[2] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3] عويضة ساما، **واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية**، عن كتاب **المشاركة السياسية للمرأة العربية (تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة – دراسة ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا**، (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان،2004)، ص.358.

**المطلـــب الثـانـي: التّحدّيـــات الاجتمـاعيــة والثقـافيــة**

تتعدد وترتبط التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في انضمامها للمجال العام منها ماهو مرتبط بالبناء الأبوي للمجتمع الجزائري؛ والذي تغلغل في المؤسسات الرسمية والغير رسمية ولذلك فإن جوهر اضطهاد المرأة يكمن في هذا النظام[1]، ومنها ماهو مرتبط بالعادات والتقاليد وبالثقافة الشعبية السائدة في المجتمع الجزائري.

تتمثل هذه التحديات في جملة من الاتجاهات والتوجهات الاجتماعية والثقافية وهــي:

- شيوع ثقافة التمييز ضد المرأة، وهي جزء من ثقافة التمييز، وهي ثقافة بعيدة كل البعد عن ثقافة الكفاءة والجدارة، لكي تحل محلها ثقافة الموالاة والتبعية، وهي اتجاهات سلبية نحو العمل السياسي وتوجهات مخالفة لمفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة الكاملة
- الأنماط الجاهزة والقيود الثقافية التي مازالت سائدة.
- سيطرة العادات والتقاليد التي تدعم وتغذّي سيطرة الرجل في المجتمع الأبوي، وخضوع المرأة لآوامر ونواهي الرجل مهما كانت صلته بها[2].
- عزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية واكتفائها بأدوارها التقليدية، حيث تمثلت أهم التحديات في القضاء على الفقر وكذا التقليص من حدة البطالة من خلال آليات دعم تشغيل الشباب، خاصة النساء وترقية العمل الريفي والعمل المنزلي.
- الصورة النمطية للمرأة وتعدد مسؤولياتها خاصة المسؤوليات الأسرية فهي المربية والمعلمة والمدبرة.

---

[1] سهام توامة، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بعد 2011"، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص ادارة**، ( جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020/2019)، ص57.

[2] ناجح مخلوف، فاطمة بودرهم، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات ، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي"، **مجلة آفاق للعلوم** ، ( جامعة زيان عاشور الجلفة، جوان 2018)، ص 5.

- التأثير الإعلامي السلبي ودوره في تشويه دور المرأة وصورتها من خلال الأفلام والمسلسلات وكذا البرامج التلفزيونية، فالمرأة في وسائل الإعلام أما مبتذلة أو متسلطة أو مستهلكة.أما حين تظهر في مواقع صنع القرار فهي ظالمة ومتسلطة وبعيدة كل البعد عن العدالة والمنطقية، أو أنها ضحت بالسعادة الأسرية إرضاء لطموحاتها[1].
- هذا بالإضافة إلى ضعف وغياب الوعي والثقافة السياسية في المجتمع بشكل عام، والمرأة بشكل خاص حول مشاركة المرأة السياسية، وخوف النساء من الفشل، وما يترتب عليه من آثار اجتماعية[2].

**المطلب الثالث: التّحدّيات الإقتصادية**

تتأثر المرأة بالتحولات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي، الوطني أو العالمي، فالاكتفاء الذاتي هو الذي يحفز المرأة من جهة على الاهتمام والسعي للحصول على الحقوق السياسية، ومن جهة أخرى يحفز السلطة على الاهتمام بالمرأة وقضاياها، في حين الفقر والبطالة يشكلان عائق للمشاركة السياسية للمرأة.

رغم أن المرأة منخرطة في النشاط الاقتصادي كالاستثمار، لكن تشكل نسب متدنية جدا لا تكاد تكون موجودة، رغم تلك المشاريع والتسهيلات البنكية الممنوحة من قبل الدولة في شكل مشاريع. وعلى الرغم من أن المرأة في القانون الجزائري مالكة للمال سواء عن طريق التوريث أو بطريقة أخرى، لكن الواقع يثبت العكس فهي تعاني من التحكم الفعلي في أموالها، فالعائلة أو الأسرة المتمثلة في الرجل تمارس ضغطا خاصا في هذا المجال[3].

- عدم تخصيص ميزانيات قطاعية للنوع الاجتماعي.

---

[1] كاظم العصفور صبا، "واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة العربية في الحكم المحلي (المؤتمر الإقليمي)"، (ورق عمل حول: واقع مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها، عمان، 25-26 أكتوبر 2007) ، ص13.

[2] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3] فرح الهناني إلياس و آخرون، " التمكين السياسي للمرأة في الجزائر : دراسة في الامكانات والمعوقات"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية** ، ( جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عد6، جوان 2017، ص 96.

- تتطلب مشاركة المرأة على الصعيد السياسي بشكل عام والانتخابات وما يترتب عليها من التزامات مالية عالية بشكل خاص، تتطلب التزاما من حيث الوقت ويشكل ذلك صعوبة أمام المرأة المتزوجة والعاملة، حيث تعجز المرأة في مجاراتها وتوفيرها نظرا لعدم تمتعها بالاستقلالية المالية في معظم الحالات[1].
- تراجع المستوى المعيشي للنساء لاعتبارات اقتصادية عرفتها البلاد نتيجة الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي حر، ما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة والفقر وأدّى إلى القضاء على كل مؤهلات المرأة.

وهذه العوامل الاقتصادية تفسر غياب المرأة عن التنظيمات خاصة التي تتطلب التزاما ماليا مقابل الالتزام بالعمل والوقت. وتشير أغلب الدراسات إلى أن العامل الاقتصادي يؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إذ كلما اقتربت المرأة من خط الفقر ازداد انشغالها بتأمين لقمة العيش لأسرتها، وانخفض وعيها بأهمية دورها في المجتمع، وبالتالي قل اهتمامها بالمشاركة السياسية[2].

**المبحـــث الرابـع: آفـاق التّمكيـن السيـاســي للمــرأة الجـزائـريــة**

تعتبر قضية النهوض بالمرأة الجزائرية عموما من أصعب القضايا وأكثرها تعقيدا باعتبارها تمس جانبا حساسا في المجتمع، فالمرأة هي نصف المجتمع ومربية لنصفه الآخر، فلا يمكن الحديث عن التمكين السياسي للمرأة وتحسين أوضاعها ما لم تنل حظا أوفر من التعليم والتنشئة. فالتعليم هو الأداة الفعالة لمحاربة كل أشكل القهر الاجتماعي التي تحول دون اكتمال وعي المرأة الفكري والسياسي.

لذلك فتفعيل دور المرأة السياسي يتطلب كسر المفاهيم التقليدية التي حصرت نشاطها الوظيفي في مجالات محددة كالصحة والتعليم دون أن ننسى دورها الأسري، فالحديث اليوم

[1] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[2] مرجع نفسه، ص 171.

عن تمكين سياسي فعال يتطلب تضافر جهود العديد من الفواعل في المجتمع أولها الدولة، مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب، القطاع الخاص وحتى المرأة في حد ذاتها[1].

**المطلـــب الأول: سبـل تفعيـل المشاركـــة السياسيـــة للمـرأة الجزائرية**

إن ضرورة تمكين المرأة من حقوقها وتفعيل قدراتها بشكل أكثر ايجابية وانتاجية؛ خاصة بعد المكتسبات التي تحصلت عليها خلال تاريخ نضالها الطويل، لابد من تدخلات تشريعية سواء كانت جديدة أو معدلة يمكن تفعيلها من أجل وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها [2].

ومن أجل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة يجب التعامل مع عدد من المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن المستويات التي يقترح العمل من خلالها هي :

1-**تهيئة المناخ الانتخابي:** عن طريق سن عقوبات رادعة أو تفعيل القوانين الموجودة الخاصة بالتعرض لسمعة أو شخص المرشحة.بالإضافة إلى ترشيد فكرة الحصانة لأعضاء البرلمان داخل المجالس لما يصدر من أقوال أثناء المناقشة؛ في حين ما يرتكب خارج المجلس ليست له حصانة وهذا ما يؤدي إلى تهيئة وتنقية جو الانتخابات للمرأة بخوض منافسة انتخابية شريفة[3].

2-**تفعيـل اتفاقيـة القضـاء على جميـع أشكـال التمييـز ضـد المـرأة (سيـداو 1979):** التي تدعم الدور السياسي للمرأة وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ الدول التزاماتها في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال المادة السابعة من الاتفاقية

---

[1] نبيلة عدان، " التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مج10، عد1، أفريل، 2019، ص 1557.

[2] محمد عبد الحمزة خوان، "الدور السياسي للمرأة في عالم متغير وآليات تفعيله"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية- عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للمنتدى العالمي للمرأة والطفل** ، 11-12 فيفري 2021، ص 139.

[3] حمزة نش، "آليات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية 1989-2009"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مج6، عد2، ديسمبر 2021، ص 234.

التي أعطت للمرأة الحق في التصويت والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات الغير حكومية[1].

3-**ادماج مفهوم النوع الاجتماعي وإزالة كافة المعوقات على المستوى السياسي والقانوني:** من خلال سن قوانين منصفة للمرأة، حيث يجب النظر في الإطار القانوني للقوانين المدنية التي تخص المرأة على أساس المساواة، واعتماد المرجعية الانسانية عند وضع القوانين المحلية[2]، مثل قانون الأحوال الشخصية، والتعامل معها من خلال حملات للدفاع والدعوى تقوم بها جمعيات نسوية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل المطالبة بتعديل وتغيير المواد الغير منصفة للمرأة، باعتبار حقوق النساء وحدة متكاملة غير قابلة للتقييد والتجزئة.

4-**بنـاء مهـارات المـرأة:** من خلال تنسيق جهود الجمعيات الأهلية مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية في أوساط المرأة والفتيات، وتحسين المستوى الصحي للمرأة، من خلال التوعية الرسمية وعقد تداولات ومؤتمرات[3].

5-**ادمـاج مفهـوم النـوع الاجتمـاعي وإزالـة كافـة المعوقـات** : على المستوى الاقتصادي من أجل وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار ومشاركتها في صنع وصياغة السياسة الوطنية، والقضاء على التمييز والتحرر من الفقر لتحقيق المساواة، اضافة الى تمويل النساء الناشطات سياسيا والممولات من جهات مختلفة: **الدولـة** ( عن طريق ضبط استخدام المال في الانتخابات ومكافحة حالات الفساد المالي )، **الأحزاب** (وخصوصا المقتدرة ماليا لأن الانتماء الحزبي يقابله دعم سياسي وأيضا مالي خاصة للمرأة المرشحة حزبيا)، **المجتمـع الأهلـي** ( مثل جمعيات، ورجال ونساء

[1] محمد عبد الحمزة خوان ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-197.

[3] حمزة نش، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

أعمال، غرف التجارة.....)، **الهيئـات المانحـة** ( أغلبها هيئات دولية سواء اقليمية أو جماعية....)، **المـرأة** باعتمادها على ذاتها للخوض الانتخابات[1].

**المطلـب الثـانـي: الرهـانات المستقبليـة لتمكيـن المـرأة الجـزائـريـة سيـاسيـا**

يعتبر تمكين المرأة سياسيا في التشريعات الوطنية غير كاف، لأن هذه التشريعات غير مطبقة فعليا على أرض الواقع العملي، ولا تهدف إلى تمكين المرأة كشريك في صنع السياسية العامة للدولة واتخاذ القرار بقدر ما هي مرتبطة بتوظيفها سياسيا في الانتخابات كونها تمثل شريحة هامة أكثر من نصف الهيئة الناخبة [2].

رغم أن نظام الحصص أو ما يعرف بنظام الكوتا فتح فرص لمشاركة المرأة، إلا أن التعديلات الجديدة ضيقت النطاق على اقحام المرأة سياسيا، لذلك وجب سد الفجوة بين النص القانوني والميدان عن طريق تفعيل دور الأحزاب السياسية والجمعيات النسوية، من خلال وضع برامج ومخطط عمل يهدف إلـــى:

- ✓ تواجد نظام سياسي صالح يعطي الشعب الحقوق المدنية والسياسية الكاملة مثلما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان، لأنه من الوهم إعطاء المرأة نفس الحقوق مع الرجل في مناخ أوتوقراطي، والبحث عن تعزيز الديمقراطية في ذلك المناخ.
- ✓ الاعتماد على مدخل الجودة السياسية؛ يقوم أولا على مشاركة سياسية دائمة تؤسس لهيكلة حزبية تعددية لها دور التأطير السياسي للمجتمع، كما تلعب دور الرقيب في المعارضة وداخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية. كما تتكون المشاركة السياسية الدائمة من مجتمع مدني فعال مستقل سياسيا عن السلطة السياسية والأحزاب، يملك المال

[1] عواطف مومن، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

[2] سهام بن رحو بن علال، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية : دراسة في الأطر النظرية والميدانية** ، ط 1 ،( المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا ، سنة 2018)، ص 218.

الخاص الذي يمكنه من المبادرة، بالإضافة إلى حرية الترشح والمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة محترمة لشروط الترشح والانتخاب [1].

- ✓ ضرورة توفير المناخ الملائم للمرأة ودعمها من رؤساء الأحزاب وإعطائها الفرص المتكافئة لإبداء رأيها ومشاركتها الفعالة في الحوارات الهامة.
- ✓ اعتماد آليات داخل الأحزاب تقوم على أساس خلق مراكز دراسية تقدم دراسات إحصائية وبحوث تخص واقع المرأة سياسيا وتحفيزها على المشاركة.
- ✓ استحداث لجنة مستقلة بعيدة عن كل التوجهات الحزبية نزيهة وظيفتها تقييم ودراسة خلفيات المترشحين والمترشحات المشاركة والمقترحة من قبل التيارات في الانتخابات المقبلة، معتمدة في دراستها على الكفاءة والنزاهة لأجل الوطن.
- ✓ دعم منظمات المجتمع المدني لاستحداث برامج سياسية ومناهج تحفيزية لتوعية المرأة سياسيا.
- ✓ إشراك المرأة في مجال التحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.
- ✓ التنسيق بين مختلف المؤسسات الاجتماعية تعمل على النهوض بقضايا المرأة وواقعها، وحمايتها من الضغوطات الاجتماعية والتهديدات التي تتعرض لها بعيدا عن كل الصراعات الحزبية [2].
- ✓ عدم استعمال نظام الكوتا كهدف بل كوسيلة مرحلية تتماشى و تمكين المرأة سياسيا.

[1] يوسف ازروال، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] سهام بن رحو بن علال، مرجع سبق ذكره، ص222.

## خلاصـــــة الفصـــــل الثانـــي

من خلال هذه الدراسات التي أظهرت الواقع، نصل إلى أن رغم تاريخ المرأة المجيد في النضال والكفاح ضد المستعمر، نجد أن هناك ضعف في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية الذي يؤكد الهوة الشاسعة بين الطموح والتحديات، وبين ماهو مسنّ في القوانين والدساتير، وماهو معمول به في الحقيقة.

فعند رجوعنا للنص القانوني والدساتير نجد أن جلّها قد نادت بل وأكدتّ على المساواة بين الرجل والمرأة وحق المرأة، لكنها غير مجدية لأنه في الواقع لا توجد أنظمة أو أحزاب أو منظمات منفتحة مؤمنة فعلا بحقوق المرأة سياسيا، بل نجد نطاقا ضيقا لإقحام المرأة في الحياة السياسية، وقبولها عادة في الوسط السياسي إن كانت موالية غير معارضة، فالأرجح هو العمل على نشر ثقافة مجتمعية تؤمن بالتكامل الإنساني البنّاء، وترفض الجهل والتّطرّف، من خلال تبني سياسة تعليمية وإعلامية تنمي كل قيم المشاركة الإيجابية دون تمييز بغية الوصول لتحقيق حياة ديمقراطية فعلا والخروج بالمرأة من دائرة التطرف والرضوخ التي وضعت فيها، والعمل على التصدي لحالة الاقصاء والتغييب والتمسك والكفاح من أجل فرض هيمنتها وتحقيق مطالبها وحقوقها كافة.

فالمشاركة السياسية الفاعلة هي تلك المشاركة المتكاملة الأطراف والمحترمة لمختلف التوجهات والمعارضات سواء نساء أو رجال، وتعتبر السبيل أو الجوهر لتحقيق تنمية شاملة مستدامة.

# الخاتمة

## الخـــــــاتمـــــــــــة

تعد المشاركة السياسية للمرأة في الحياة محورا أساسيا لتحقيق نظام ديمقراطي، فلا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون مشاركة متوازنة بين أفراد المجتمع في بنية مؤسسات صنع القرار السياسي. فلا بد من وجود نظام يحترم حقوق الانسان وتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين.

من خلال دراستنا يمكننا القول بأن الجزائر قطعت شوطا كبيرا منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي في رفع التحفظات عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبلورة وعي المجتمع لضرورة اشراك المرأة، من خلال تبني ثقافة المساواة وسن قوانين وتشريعات وآليات ملزمة لكل مؤسساتها، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ونبذ الأدوار النمطية للمرأة من أجل النهوض بالوضع السياسي لهذه الاخيرة كخطوة أساسية نحو اصلاح سياسي حقيقي.

وقـــد توصلنـــا إلـــى العديـد مـــن النتائـــج والاستنتاجـات أهمهـــا:

1- مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي أنسب وسيلة للنهوض بقضايا المرأة وتحقيق أهدافها، فرغم جهود الدولة في اقحام المرأة في عالم السياسة إلا أن مستوى المشاركة مازال دون المستوى المطلوب مقارنة بالفرص المتاحة.

2- وجود علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وثقافة المجتمع الجزائري وقيمه، وعاداته وتقاليده، فلابد من تغيير بنيوي للتفكير السائد، الذي يمجد التفوق الذكوري، فالتوجهات والقرارات الدولية ليست منافية للواقع الجزائري، ولكنها تبدو كعائق أمام القيم المسيطرة والمنافية للمنطق ، والتي تسير في تفسير وفهم خاطئ للنصوص الدينية باعتبار أنّ الدين الاسلامي جزء لا يتجزأ من مبادئ الدولة الجزائرية.

3- الواقع الاقتصادي في الجزائر يؤكد ضعف انخراط المرأة في سوق العمل، فلابد من اقحامها من أجل القضاء على الفقر وتحررها اقتصاديا ومن ثم دورها الفعال في المجتمع الذي يؤدي الى المشاركة الجدية في النشاطات السياسية.

4- التعديلات الجديدة في الدستور الجزائري وما أسفرت عليه الانتخابات، أظهر أن هناك ثغرات قللت من فرص حصول المرأة على نسب تمثيلها وتقليص في المناصب الممنوحة للمرأة، وبالتالي ضعف تمثيلها في المجالس المنتخبة والبرلمان، وبالتالي مواقع اتخاذ القرار.

5- تجربة المرأة الجزائرية في تعزيز مشاركتها ليست من خلال العدد وحجم تواجدها في المجالس المنتخبة، وإنما في قدرتها على الأداء والتأثير على المجتمع وتغيير نظرته لها.

هـــــذه الدراســـة خرجـــت بتوصيـــــات أهمـــــها:

- اعادة النظر في نظام الكوتا والعمل على التناصف في التمثيل وفي تصدر القوائم المترشحة على مستوى مجمل الدوائر الانتخابية، ومجلس الأمة.
- التأكيد على ان المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ليست في حجم وعدد وجودها، ولكن في مدى تأثيرها على مواقع صنع القرار السياسي من خلال الاختيار الاحسن لممثليها (اعداد كوادر نسائية مؤهلة لخوض المعركة السياسية مـــن خـــلال رفـــع المستـوى التعليمـي والثقـافـــي لهـــن).
- تهيئـــــة المنـــــاخ الانتخـابـــي بتجسيـــد طـــرق واضحـــة ومحـــــددة.
- لابد من الانخراط الفعلي للنساء في العمل السياسي، وذاك من خلال مناصب قيادية في الهياكل الحزبية الوطنية والمحلية، والتشجيع على ادماج المرأة من خـــلال بنـــاء مهـــارتـــها، وخلـــق قنـــوات تـــواصـــل بيـــن الأحـــزاب والنســـاء.
- وضع قوانين صارمة تحمي المرأة من العنف وكل أنواع التهديد الذي قد تتعـــرض لـــه عنـــد انخراطـــها فـــي المجـــال السياســـي.
- تفعيل دور وسائل الاعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبيـــر عـــن أرائـــها وأفكـــارها رغبـــة منـــها لتطويـــر الثقافة السياسية للمجتمـــع.

- سن قواعد خاصة تعزز من دور المرأة في المجالس المحلية( الولائية والبلدية) وتساعـــدها علـــى تولـــي رئاســـة أو نيـابـــة تـلك المجـالـــس.
- ضرورة اثبات المرأة لقدرتها على استحقاقها التمييز الايجابي الذي حضيت به مـــــن طـــــرف المشـــــرّع الدستـــــوري الجـــــزائـــــري.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمـــــــــــــة المصـــــــــــادر والمراجـــــــــــع:

### أولا- المصـــــــــــــادر:


1- القـــرآن الكـــريـــــم

2- الحديث النبوي الشريف

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979.

4- المادة 71 من اتفاقية 1979.


### ثانيـــا- المراجـــــع:

#### 1- الكتـــــــــــــب:

#### أ- باللغـــــة العربيـــة:


1- آل غزامي، ماجد محي، **المشاركة السياسية: الآليات والعوامل المؤثرة، دراسة نظرية**"، ب س ن.

2-الباز، داود، **حق المشاركة في الحياة السياسية (دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي)**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2000.

3-الجوهري عبد الهادي، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط8، الاسكندرية،المكتبة الجامعية،2001.

4-الخثلان، سارة بنت محمد،**المرأة والسياسية**، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007.

5-بن رحو بن علال، سهام، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية : دراسة في الأطر النظرية والميدانية**، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، سنة 2018.

6-تاجر الدين، أحمد سعيد ، **الشباب والمشاركة السياسية**، بد س ن.

7- خشيم، مصطفى عبد الله، **موسوعة علم السياسية**، ط1، ليبيا، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، بد س ن.

8-رمضان الصادق محمود ابراهيم، نورا، **أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر وايران**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 16 يوليو 2016.

9-زامل، يوسف عناد، حنيوي حمودي، وسن، **المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة (قراءة تنظيرية)**، بد س ن.

10- ساما،عويضة، **واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية**، عن كتاب **المشاركة السياسية للمرأة العربية : تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة – دراسة ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا**، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.

11- عزة جلال، هاشم،**المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

**ب-باللغـــات الأجنبيـــة ( الانجليزيـــة والفرنسيـــة):**

1- Huntington, Samuel, Joan nelson, **no easy chouce polical in developing counties**, Cambridge haward , university press , 1976.

2- keith , Faulks, **political sociology**, New York : university press, 2000.

**3- المجـــــــلات والدوريـــــات:**

**أ- باللغـــة العربيـــة:**

1-أزروال، يوسف، " التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، **مجلة أبحاث**، مج1، عد1، جوان 2016.

2-البيج علواش، حسن، " المشاركة السياسية والعملية السياسية "، **المستقبل العربي**، عد213، السنة 20، أيلول/ سبتمبر 1997.

3-السوايحي، منجية، " المشاركة السياسية للمرأة على ضوء الخطاب القرآني"، **مجلة معابر**، مج5، عد1، ديسمبر 2019.

4-الهناني إلياس، فرح و آخرون، "التمكين السياسي للمرأة في الجزائر: دراسة في الامكانات والمعوقات"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عد6، جوان 2017.

5-بوشعالة، سميرة، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح والتحدّي"، **مجلة المعيار**، مج23، عد45، سنة 2019.

6-خضرون، عطاء الله، شقاف، ابتسام فاطمة الزهراء، "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين النصوص القانونية وقيود الواقع"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، عد6، جوان 2017.

7-خوان محمد، عبد الحمزة، "الدور السياسي للمرأة في عالم متغير وآليات تفعيله"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للمنتدى العالمي للمرأة والطفل، 11-12 فيفري 2021.

8-رباحي، زهيدة، "ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: بين الضمانات القانونية والمعوقات العملية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، عد9، فيفري 2016.

9-زامل عناد، يوسف، حمودي حنيوي، وسن، المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة (قراءة تنظيرية)، **مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية**، ط4، عد7، 2012.

10- عدان، نبيلة، "التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، مج10، عد1، 2019.

11- عديلة، محمد الطاهر، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **مجلة الفكر**،جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عد13، بد س ن.

12- علال، عبد القادر، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ...بين المحفزات والمعوقات"، **مجلة الدراسات القانونية و السياسية**، مج4، عد20، جوان 2020.

13- قندوز، علي، بن داود، ابراهيم، "التكريس التشريعي والمؤسساتي للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وانعكاسه على واقع مشاركتها السياسية في المجلس المحلية المنتخبة 1997-2012"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مج7، عد2، سنة 2020.

14- لمعيني، محمد، " دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر"، **مجلة الفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عد12، بد س ن.

15- لموشي، زينب، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل"، **مجلة تاريخ العلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، عد7، مارس 2017.

16- مخلوف، ناجح، بودرهم، فاطمة، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي"، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، جوان 2018.

17- معو، زين العابدين، "ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في العمل السياسي"، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، مج6، عد1، جانفي 2021.

18- نش، حمزة، "آليات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية 1989-2009"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مج6، عد2، ديسمبر 2021.

**ب-باللغـــات الأجنبيـــة ( الإنجليزيـــة والفرنسيـــة):**

1- hartani, Amine khaled, "Femme et representation politique en algerie", **revue algerienne des sciences juridiques economiques et politiques**, n 03, 2003.

## 4- المذكـــــرات والأطروحـــــــات:

1-التكريتي ريم ضيف، عبد المجيد، "الدور السياسي للمرأة العربية 2003-2017: المرأة العراقية حالة الدراسة"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، 2017-2018.

2-بن حودة، شريفة وغرابي، فريدة، "المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ، سنة 2019- 2020.

3-توامة، سهام، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بعد 2011"، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص ادارة**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020/2019.

4-حريزي، زكرياء، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماحستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2011/2010.

5-حمداد، صحبية، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا"، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلم تخصص: علم الاجتماع السياسي**، جامعة وهران 2، كلية العلوم والاجتماعية، قسم علم الاجتماع 2016/2015.

6-غانم، لحسن، "الحقوق السياسية للمرأة في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة"، **أطروحة دكتوراه علوم، قسم القانون العام تخصص الدولة والمؤسسات**، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2019-2020.

7-محرز، مبروكة، "المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري"، **مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون دستوري**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013-2014.

8-مومن، عواطف، "المشاركة السياسية للجالية الجزائرية في فرنسا من خلال لانتخابات التشريعية 2007-2012"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحصص: علاقات دولية**، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019.

9-مومن، عواطف، "واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات سياسية معاصرة**، جامعة باجي مختار عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

## 5- الملتقيـــــات والنـــــــدوات:

1-أبو حديد إبراهيم، فريدة. "وضع المرأة في القوانين الدولية". فعاليات المتلقى العلمي، الإتحاد النسائي الإسلامي العالمي، بد س ن.

2-العصفور صبا، كاظم، "واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة العربية في الحكم المحلي"، المؤتمر الإقليمي، ورق عمل حول: "واقع مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها"، عمان، 25-26 أكتوبر 2007.

3-اللواتية عبد الخالق، طاهرة ، "التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية حول دور النساء العربيات المبدعات في تحقيق التنمية الشاملة، عمان، 06-08 ديسمبر 2009.

4-أوراس، سلطان ناجي، "تحد صعب وتجربة شخصية عن انتخابات اليمن"، ندوة المرأة والمشاركة السياسية في العالم، عمان جويلية 1998.

5-بيبرس، ايمان، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، القاهرة، جمعية نهوض وتنمية المرأة ADEW، بد س ن.

6- خليل احمد العيد، فهيمة، "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث، الكويت 10-11 أفريل 2006.

7- -، "المشاركة السياسية للمرأة: دلالات ومؤشرات انتخابات المجالس الشعبية والمحلية عام 2002"، الأردن،جمعية المرأة والمجتمع، 2002.

## 6- المواقـــــــع الالكترونيـــــــة:

1-ريوح، ياسين، " ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسات الميدانية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تم تصفح الموقع يوم 2022/01/15 على الساعة 21:00

https://www.interieur.gov.dz/images/pomotion-des-droits-politique-de-la-femme.

2-عواض، محمد، "المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ودورها في الحياة الحزبية: 2000-2020 "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 28 سبتمبر 2021 ، تم اتصفح الموقع بتاريخ 2022/04/03 على الساعة21:30 .

https://democraticac.de/ ?p=77530

3-مرواني، أحمد، " المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنان إلى الخلف"، منتدى فكرة ، 15 سبتمبر 2021، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2022/04/23 على الساعة23:00.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almrat-walsyast-fy-aljzayr-khtwt-llamam-wathntan-aly-alkhlf

# فهرس المحتويات

## فهـــــرس المحتويـــــات


**مقـدمـــة** .....02

**الفصـــــل الأول: مدخـــــل مفاهيمـي نظـــري**.....09

المبحـث الأول: ماهيـة المشاركـة السيـاسية والتمكيـن.....11

المطلـب الأول: مفهـــوم المشـاركـة السيـاسيـة.....11

المطلـب الثانـي:صور ومستويات المشاركة السياسية.....13

1-صور المشاركة السياسية.....13

2-مستويات المشاركة السياسية.....15

المطلب الثالث: مفهـــــــــوم التمكيـــــــن.....16

المبحـث الثانـي: ماهيـــة المشاركـة السياسيـة للمـــرأة .....17

المطلـب الأول: مفهـــوم المشـاركـة السياسيـة للمـرأة.....18

المطلـب الثاني: تطور تدخـل المرأة فـي الحياة السياسية.....19

المطلـب الثالث: موقف الإسلام من المشاركة السياسيـة للمـرأة.....21

1-النصوص التأسيسية.....21

2-الصحابة رضي الله عنهم.....24

المبحـث الثالـث: الأطـر التشريعيـة والقـانـونيـة المنظمـة لمشـاركـة المـرأة.....24

المطلـب الأول: الأطـر التشريعيـة والقـانـونيـة الدوليـة.....25

المطلب الثانـي: الأطـر التشريعيـة والقـانـونيـة المحليـة.....28

المبحـث الرابـع: المقـاربـات النظريـة المفسرة للمشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة.....29

المطلـب الأول: النظرية النسوية الماركسية.....30

المطلب الثاني: النظرية النسوية الحضارية.....31

المطلـب الثالث: نظـريـــــة الجنـــــدر.....32

خاتمـــــة الفصـــــــل الأول.....34

**الفصـــــــل الثانـــــي: المشـــاركـــة السيـــاسيـــة للمـــرأة الجـزائـريـــة**.....**35**

المبحـث الأول: واقـع المشـاركـــة السيـاسيـة للمـرأة.....38

المطلـب الأول: التطـور التاريخـي لانخـراط المـرأة فـي العمـل السيـاسـي.....38

المطلـب الثانـي: الإطـــار القـانـونـــي المحـــدد لمشـاركـة المـــرأة.....42

1-الأطر المكرسة في الصكوك الدولية.....42

2-الأطر القانونية المكرسة في الدساتير الجزائرية.....43

3-الأطر المكرسة في القوانين.....44

المطلـب الثالـث: توسيـــع المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة الجـزائـريـة.....45

المبحـث الثانـي: مظـاهـر المشـاركـة السيـاسيـة للمـــرأة.....48

المطلـب الأول: مشـاركـة المـرأة فـي المجـالـس المنتخبـة.....48

المطلـب الثانـي: مشاركـة المـرأة فـي مـواقـع صنـع القـرار.....50

المطلـب الثالـث: مشاركـة المـرأة فـي المـؤسسـات السيـاسيـة غيـر الرسميـة...51

المبحـث الثالـث: تحديـات مشاركـة المـرأة فـي الحيـاة السيـاسيـة.....54

المطلـب الأول: التحـــديـــات السيـاسيـة.....54

المطلـب الثانـي: التحـــديـــات الاجتمـاعيـة والثقـافيـة.....57

المطلـب الثالث: التحـــديـــات الاقتصـاديـة.....59

المبحـــث الرابـــع: آفـــاق التمكيـــن السيـــاسـي للمـرأة الجزائـريـة.....60

المطلـب الأول: سبـل تفعيـل المشـاركـة السيـاسيـة للمـرأة الجـزائـريـة.....61

المطلـب الثانـي: الرهانـات المستقبليـة لتمكيـن المـرأة الجـزائريـة سياسيا.....63

**خاتمـــــــة الفصـــــل الثـــانـــي**.....65

**الخـــاتمـــــة**.....66

**قائمة المصادر والمراجع**.....70

**فهرس المحتويات**.....76

**الملخـــــــص**.....81

# الملخص

**الملخـــــــص**

تتناول هذه الدراسة "المشاركة السياسية للمرأة بين القوانين الانتخابية والمرجعيات الدينية : حالة الجزائر" وسبل تفعيل هذه المشاركة في إشاعة الديمقراطية و التي تقضي بدورها إلى التنمية المستدامة ، حيث ناضلت المرأة منذ زمن طويل من أجل فرض نفسها وتحقيق المساواة بينها وبين الجنس الآخر، ومن أجل تحقيق أهدافها واثبات وجودها.

و قد كانت تجربة المرأة الجزائرية في المجال السياسي أحسن تجربة خاصة على الساحة العالمية حيث امتازت بتنوع بنضالها و استمراريته منذ الاستعمار، فقد ناضلت ضد المحتل وناضلت ضد الموروثات الثقافية والمجتمعية التي تحول دون توسيع مشاركتها.

من خلال هذه الدراسة اتضح جهود الدولة في سن قوانين ودساتير تكفل حق المرأة في المشاركة السياسية ومساواتها في الحقوق مع الرجل، لكن تبقى متواضعة مقارنة بالواقع، خاصة في ظل التحديات اتي تواجهها المرأة من أجل تمكين سياسي أفضل، وبالتالي فمن اجل تحقيق نجاح المرأة لابد من رؤى سياسية واضحة مؤمنة فعلا بأهمية اشراك المرأة في الحياة السياسية وتفعيل دورها ووصولها لمراكز صنع القرار.

في الأخير خلصت الدراسة إلى آفاق التمكين السياسي للمرأة الجزائرية من خلال سبل تفعيل مشاركتها، والرهانات المستقبلية التي تواجهها لتحقيق مشاركة سياسية فعالة.

**الكلمات المفتاحية:** المشاركة السياسية، دور المرأة، التمكين السياسي، القوانين الانتخابية، آفاق التمكين السياسي.

**Abstract :**

This study deals with **"Women's political participation between electoral laws and religious references: the case of Algeria"** and ways to activate this participation in spreading democracy, which in turn leads to sustainable development, where women have struggled for a long time to impose themselves and

achieve equality between them and the opposite sex, and for Achieving its goals and proving its existence.

The experience of Algerian women in the political field was the best experience, especially on the global scene, as it was characterized by the diversity of its struggle and its continuity since colonialism.

Through this study, it became clear the state's efforts to enact laws and constitutions that guarantee the right of women to political participation and their equal rights with men, but they remain modest compared to reality, especially in light of the challenges that women face for better political empowerment, and therefore in order to achieve women's success it is necessary to Clear political visions that truly believe in the importance of involving women in political life and activating their role and access to decision-making positions.

Finally, the study concluded the prospects for political empowerment of Algerian women through ways to activate their participation, and the future challenges they face to achieve effective political participation.

**Keywords:** political participation, women's role, political empowerment, electoral laws, prospects for political empowerment.